



العنوان:

دور وظيفة الهندسة المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

الأستاذ المشرف:

- أ. قرين علي

إعداد الطالب:

- تيطراوي سفيان

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة

أ. بوعايدة حسان

أ. قرين علي

الرتبة

أستاذ مساعد -أ-

أستاذ مساعد -أ-

الصفة

رئيساً و مناقشاً

مقرراً ومشرفاً

السنة الجامعية: 2014/2013



يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

{ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ }

(سورة يوسف: الآية 76)



شكر و عرفان

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل و الإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام وَيَسِّرْ لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى و له الشكر بعد الرضا و الصلاة و السلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ المشرف

"قرين علي"

على ما قدمه لي من مساعدة وتوجيهات



إهداء

إلى من لا أجد كلمة توفي حقها و كلما جازت علي الأيام بكيت في حضنها إلى منبع
المواصلة وتحدي الصعاب والى من وقفت إلى جانبي في السراء و الضراء إلى أحل وأعلى
"أم" في الكون

إلى من سهر الليالي ورباني على الفضيلة وشملي بالعطف والحنان وكان لي درع أمان
احتمي به من مكائد الزمان "أبي" الغالي

إلى كل نفس عظيمة تواقه إلى الحكمة و المعرفة إلى كل عقل حصين تواق إلى البحث عن
الحقيقة فيما بدا وخفا

إلى كل من سار على خطا الدرب فوصل

إلى كل الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري الدراسي إلى من علمني حرفا إلى كل
النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبي عبر مشوار بحثي المتواضع إلى أخي و أختي إلى كل
من سمعهم قلبي ولم يذكرهم لساني والى كل الأصدقاء، والى كل قلب مطمئن بالإيمان
أهدي لكم ثمرة جهدي



فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
(أ-هـ)	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: الهندسة المالية	
7	تمهيد.....
8	المبحث الأول : أساسيات حول الهندسة المالية
8	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الهندسة المالية.....
11	المطلب الثاني: استخدامات الهندسة المالية.....
13	المطلب الثالث: آفاق الهندسة المالية.....
15	المبحث الثاني : أهداف و علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات الأخرى
15	المطلب الأول: أهداف الهندسة المالية.....
16	المطلب الثاني: الهندسة المالية بين تغطية المخاطر وصناعتها.....
18	المطلب الثالث: علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات و الأسواق المالية.....
21	المبحث الثالث : منتجات الهندسة المالية
21	المطلب الأول: مفهوم و خصائص المشتقات المالية

22	المطلب الثاني: أهمية المشتقات المالية
25	المطلب الثالث: أنواع المشتقات المالية.....
34	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: ربحية البنوك التجارية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول : أساسيات حول البنوك التجارية
37	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.....
40	المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري.....
44	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.....
47	المبحث الثاني: ربحية البنوك التجارية
48	المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية.....
49	المطلب الثاني: مؤشرات ربحية البنكية.....
51	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية.....
55	المبحث الثالث: ربحية الهندسة المالية
51	المطلب الأول: ربحية عقود الخيارات.....
60	المطلب الثاني: ربحية عقود المبادلات و ربحية عقود الآجلة.....
63	المطلب الثالث: ربحية عقود المستقبلية.....
66	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
68	تمهيد.....
69	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية
69	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
70	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
71	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
72	المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وإعداد الاستبيان
72	المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.....
73	المطلب الثاني: إعداد الاستبيان.....
76	المطلب الثالث: تفرغ البيانات.....
78	المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان
78	المطلب الأول: قياس صدق و ثبات الاستبيان.....
79	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.....
84	المطلب الثالث: نتائج تحليل الاستبيان.....
87	الخاتمة.....
91	المراجع.....
96	الملاحق.....

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	مخطط توضيحي لأنواع عقود الاختيار	الشكل رقم 01
47	الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية	الشكل رقم 02
58	مخطط توضيحي لـ(صافي ربحية / خسارة) السهم، حالة شراء خيار البيع	الشكل رقم 03
71	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R	الشكل رقم 04
74	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	الشكل رقم 05
75	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	الشكل رقم 06
76	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	الشكل رقم 07
77	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	الشكل رقم 08

فهرس الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	كيفية استخدام الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم	الجدول رقم 01
28	أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة	الجدول رقم 02
31	أجه الشبه بين العقود المستقبلية وعقود الخيار	الجدول رقم 03
31	أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الخيارات	الجدول رقم 04
44	نموذج لميزانية بنك تجاري	الجدول رقم 05
57	كيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار الشراء	الجدول رقم 06
59	كيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار البيع	الجدول رقم 07
61	مثال توضيحي لعقد مبادلات عملات بين سوقين أمريكي والفرنسي	الجدول رقم 08
73	يوضح تحديد أفراد العينة	الجدول رقم 09
74	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	الجدول رقم 10
75	توزيع العينة حسب الجنس	الجدول رقم 11
76	يوضح التكرارات والنسب للمؤهلات العلمية	الجدول رقم 12
77	يوضح سنوات الخبرة المهنية	الجدول رقم 13
78	معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان	الجدول رقم 14
80	يبين المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الأول	الجدول رقم 15
81	يبين المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثاني	الجدول رقم 16
82	يبين اختبار كيدو للمحور الأول	الجدول رقم 17
83	يبين اختبار كيدو للمحور الثاني	الجدول رقم 18



مقدمة عامة

تمهيد:

تُعرف الصناعات البنكية في شتى الميادين تطورات وتغيرات كبيرة متمثلة في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما تفرضه من ضغوط تنافسية حادة بين البنوك التجارية تغيراتٍ تمس تنوع الوظائف التي تقدمها المؤسسات المالية بشكل خاص، كما يشهد هذا التنوع في الوظائف أثاراً تلقى بضررها على أداء المؤسسات المالية، مع العلم بأن هذه الآثار قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، مما تصبح يلقي بالمهمة على عاتق القائمين على إدارة البنوك وهي تعظيم الايجابيات والحد من الآثار السلبية.

في ظل هذه التطورات وجدت المؤسسات المالية اليوم حاجة ماسة إلى تنوع الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، وليس هناك منتج وحيد يستوفي هذه المتطلبات، وأبرز شاهد على ذلك المؤسسات المالية نفسها، إذ لم تقتصر على الإقراض بالفائدة، بل تعدته إلى منتجات تلبي شتى الأغراض التمويلية والائتمانية.

من هنا يظهر لنا ما يسمى بالهندسة المالية كأداة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة ذات الكفاءة الاقتصادية وللتحوط ضد مخاطر التغيرات السعرية، وإتاحة فرص أفضل لتخطيط التدفقات النقدية وكذلك إتاحة فرص استثمار جديدة للبنوك التجارية لأنها كباقي المؤسسات المصرفية دائماً في سعي من أجل تعظيم إيراداتها باستخدام أدوات مالية جديدة وتنوع خدماتها ومنتجاتها المالية.

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا الرئيسية كالآتي:

ما هو دور وظيفة الهندسة المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية؟

وينتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم وظيفة الهندسة المالية؟
- ما هي أهم وظائف البنوك التجارية القادرة على تحسين الربحية؟
- ما علاقة وظيفة الهندسة المالية بتحسين ربحية البنوك التجارية؟

فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة المطروحة يمكن تقديم الأجوبة المحتملة في الفرضيات الآتية التي يمكن اثباتها أو نفيها فيما بعد:

الفرضية الرئيسية:

تساهم وظيفة الهندسة المالية بشكل ايجابي في تحسين ربحية البنوك التجارية.

الفرضيات الجزئية:

- 1- تعتبر الهندسة المالية وظيفة ناجعة تُمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس.
- 2- تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف لتحسين ربحية البنوك التجارية.



منهج الدراسة:

بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجانب النظري المتعلق بوظيفة الهندسة المالية وتقديم المفاهيم المتعلقة بربحية البنوك التجارية بغرض الاحاطة بالموضوع محل الدراسة بالاعتماد على الكتب الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

كما تم استخدام المنهج الإحصائي في الدراسة الميدانية وهذا باعتماد الاستبيان فيجمع البيانات والمعلومات التي وجهت إلى عينة من أفراد عاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية واستخدم برنامج الحزمة الاجتماعية الإحصائية (SPSS) في تحليل نتائج المقياس واختبار الفرضيات.

أهمية البحث:

نستمد أهمية دراسة موضوع "دور وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية" في كون وظيفة الهندسة المالية تعتبر أحد أهم الوظائف التي تحمل البنوك التجارية من التقليد إلى عالم الابتكار والتجديد المالي وتحقيق فرص استثمار أفضل.

أهداف البحث:

من خلال الأسئلة المتتالية يمكن تقديم الأجوبة المحتملة في الافتراضات الآتية يمكن اثباتها أو نفيها فيما بعد:

- من الناحية النظرية:

- 1- محاولة التعرف على مفهوم الهندسة المالية والالمام بأدواتها وخصائصها.
- 2- كشف الدور الذي تلعبه وظيفة الهندسة المالية في ادارة ربحية البنوك التجارية من خلال التعامل بالمشتقات المالية.

- من الناحية التطبيقية:

- 1- محاولة التعرف على واقع استخدام البنوك التجارية لوظيفة الهندسة المالية.
- 2- التأكد من أهمية وظيفة الهندسة المالية في بنوك التجارية من خلال تحسين الربحية.
- 3- مقارنة وظيفة الهندسة المالية بالوظائف الأخرى.
- 4- محاولة معرفة العلاقة بين استخدام البنوك التجارية للهندسة المالية وربحية البنوك التجارية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب تنوعت بين الذاتية والموضوعية:

- الأسباب الذاتية:
- رغبة الباحث في الاطلاع على الموضوع والتعمق فيه أكثر.

- الموضوع يدخل ضمن تخصص البنوك.
- محاولة الباحث إسقاط معارفه العلمية المكتسبة على موضوع البحث.
- الأسباب الموضوعية:
- نقص الاهتمام بموضوع وظيفة الهندسة المالية.
- محاولة معرفة العلاقة بين وظيفة الهندسة المالية وربحية البنوك التجارية.

الدراسات السابقة:

سنعرض فيما يلي بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الهندسة المالية:

1- دراسة نوال بوعكاز (2011):

- تحت عنوان حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت نتائج كتابي:
- في المعيار النهائي عند الحكم على الابتكارات المالية هو المدى الذي يريد من كفاءة الوساطة المالية، وليس مدى انتشارها أو مدى تعقيد النماذج الرياضية التي تحكمها يمكنها تحسين الكفاءة من خلال توسيع الفرص المتاحة لتقاسم المخاطر، عن طريق خفض تكاليف المعاملات.
 - إن الهندسة المالية هي الوسيلة لتنفيذ الابتكار المالي، فهذا هو المراد من تطبيقات الهندسة المالية، إذ تعتبر الابتكارات المالية حلولاً لمشاكل الهندسة المالية، بمعنى أن الابتكارات المالية هي المنتج النهائي للهندسة المالية.

2- دراسة عبد الكريم أحمد قندوز (2007):

- تحت عنوان صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال استعراض الدراسات الخاصة بأثر الهندسة والابتكار المالي على النظام الاقتصادي والمالي (المحلي والعالمي) حيث استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى مجموعة الحقائق التالية:
- على الرغم من أن المفهوم النظري للهندسة المالية يشمل الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية والسعي لتحسين الأداء بالمؤسسات، إلا أن وظيفتها في التطبيق والواقع تكاد تنحصر في تخطي الحواجز والتنظيمات التي تفرضها سلطات الرقابة والضبط.
 - الهندسة المالية سلاح ذو حدين: فإذا كان المقصود من استخدامها هو مجرد تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية، فسوف ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم استقرار الأسواق المالية دون مقابل من الرفاه الاقتصادي.

3- دراسة نصيرة محاجبية (2006):

- تحت عنوان الوظيفة الهندسية المالية في البنوك، كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:
- في غمار المستجدات والمتغيرات المصرفية العالمية الجديدة ويحمله القرن الحالي من تحديات صعبة للبنوك أسفرت عنها بصورة جوهرية العولمة المالية.

- أدت هذه التغييرات إلى الولوج إلى عالم الإبداع والابتكار المالي، ومن أهمها الهندسة المالية وما تسعى إليه من رسم لسياسات قوية وابتكار منتجات مالية جديدة واستراتيجيات مرنة تتفاعل وتستفيد من التطورات المتلاحقة في الساحة المصرفية العالمية.

- هيكل البحث:

قسمنا البحث ثلاثة فصول، الفصلان الأولان يتعلقان بالدراسة النظرية، والفصل الثالث يتعلق بالجانب التطبيقي، حيث سنتناول في الفصل الأول الهندسة المالية، والفصل الثاني سيخصص لربحية البنوك التجارية، أما الفصل الثالث فتعلق بالجانب التطبيقي الذي كانت فيه دراستنا مسقطة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا خلال هذا البحث فيما يلي:

- قلة المراجع التي تختص في هذا الموضوع، إذ قلّ ما نجد مراجع تربط بين وظيفة الهندسة المالية وربحية البنوك التجارية بالرغم من الأهمية البالغة التي يختص بها هذا الموضوع.
- قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع.



تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات المالية والبنوك في منافسة شديدة فيما بينها لتقديم أفضل أداء وأكبر ربح ممكن لاسيما في ظل التقدم المستمر في التكنولوجيا التي تساهم بدرجة كبيرة في تغيير الخارطة المصرفية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة اللجوء إلى أمور حديثة منها وظيفة الهندسة المالية. وتعتبر وظيفة الهندسة المالية مثيرة للجدل، ليس في تحديد مفهومها وأدواتها وتطبيق استراتيجياتها فحسب؛ لكن في مجالات استخدامها لاسيما في تحقيق أهداف المنشآت والتحوط من المخاطر وتوفير السيولة لدى المصارف، كما تعتبر ضرورية مع التغيرات الجذرية الهائلة، التي تشتمل على تغيير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل تكنولوجيا ومن هنا نبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تتماشى مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

ومن أجل ذلك كانت الوسائل الحديثة التي من ضمنها الهندسة المالية الاتجاه الأمثل الذي يستجيب لتلك المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إعطاء نظرة شاملة للهندسة المالية من خلال التقسيم التالي:

- المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية
- المبحث الثاني: مفاهيم أخرى للهندسة المالية
- المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية

المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية

تشهد أسواق المال العالمية ثورة في مجالات الابتكارات المالية، والتي تشكل اللبنة الأولى لتبلور مفهوم الهندسة المالية، هذه الأخيرة التي تهتم بابتكار الأدوات الحديثة وأدوات إدارة المخاطر بالشكل الذي يضمن للمؤسسات المالية التخطيط لمستقبلها وخدمة أهدافها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الهندسة المالية

أولاً: نشأة الهندسة المالية

"ظهرت الهندسة المالية في منتصف الثمانينات بهدفخدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفترضها السوق وبيئة المنشآت ففي لندن ابتكرت الهندسة المالية عندما أسست البنوك البريطانية إدارات لمساعدة نشأت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وإيجاد حلول لتلك المشكلات في المحاولات لتطوير منتجات أسواق المال"،¹ وقد كانت تلك بداية ظهور هذا الفرع المالي الذي يعتني بالهندسة ضمن أسواق التداولات المالية.

- وقد أضاف الاقتصادي "ميرتون" حول ظهور الهندسية في قوله: «إن عملية الهندسة المالية يمكن النظر إليها كعملية بناء لأدوات مالية معقدة لا تختلف في مضمونها على قوالب البناء في تشيد المباني ولكن عناصر البناء هنا هي الأدوات المالية الموجودة كالعائد و مخاطر الائتمان، مخاطر الأسعار.²

- وبالتالي فالهندسة المالية تمثل وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي و هي منهج مُصوَّغ في صورة نظام أو مجموعة من الأفكار والمبادئ تستخدم من قبل مؤسسات الخدمات المالية لإيجاد حلول أفضل لمشاكل مالية معينة تواجه عملائها انطلاقاً من أدوات وآليات تستحدثها حسب الحاجة.³

يمكن استعراض بعض الظواهر التي تسبب في نشأة الهندسة المالية وتحول الاقتصاد العالم من خلال النقاط التالية:⁴

- توجه النسب العالمية في استثمار الأجنبي المباشر إلى دول الصناعية الكبرى بحثاً عن العائد الأعلى للمخاطر الأقل.
- نقص معدلات الميل الحدي للادخار في غالبية دول العالم الثالث.
- الادخارات الفردية و المؤسسات و الحكومية.
- نقص عدد فرص الاستثمار.

¹ أتيليا يانبا، منهجية جديدة للمشتقات المالية: (2014/14:20-04-1) <http://www.stk.com.tr/2.sinancial.nengiering.conferetne/idf>

² سمير رضوان عبد الحميد حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر: دور الهندسة المالية في صناعة المخاطر، دار النشر للجامعات، 2005، ص 77.

³ نصيرة محاببية، وظيفة الهندسية المالية في البنوك، شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قلمة، 2004، ص 139.

⁴ فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 323.

- تزايد مخاطر الاستثمار.
- ارتفاع تكلفة التمويل بالاقتراض .
- تزايد فرص تدخل مؤسسات التمويل الدولية في إدارة الاقتصاديات الوطنية في حالة الاعتماد على المديونية الدولية.
- أدى فرض الاحتياطات لتجنب خسائر القروض الدولية إلى تعقيد وتقليص فرص زيادة رأس المال.

ثانيا: مفهوم الهندسة المالية

الهندسة المالية هي تلك الصناعة الجديدة في علم المال الهادفة أساساً إلى المتابعة الجيدة للمشروع عن طريق الاندماج ضمن عمليات النصح و الإرشادات الاستراتيجية و التحليل المالي زيادة على ارتكازها الأساسي على مشتقات المالية و اعتمادها الواسع على القيم المنقولة و التوجيه الاستثماري فيها قصد الوفاء بطلبات و حاجات التمويل التي تعجز المشاريع لوحدها لتحقيقها و يسود الاعتقاد¹ -كما يعتبر مفهوم الهندسة المالية من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية أو بالأسواق المالية متكون من مجموعتين رئيسيتين هما:²

1- المجموعة الأولى: (وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات)

- حيث تؤكد على أن الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للشركة، وقد تتضمن النشاطات التالية:
- تعظيم قيمة المنشأة.
 - ادارة محفظة الأوراق المالية.
 - التفاوض حول التمويل/التحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة آخذاً بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية.
 - تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة.
 - تنظيم صفقات الشراء بشكل يوازن مصالح كل من المورد والشركة.
 - كل هذه النشاطات يمكن أن تتضمن استخدام النماذج الكمية، البرامج التقنية والمشتقات.

2- المجموعة الثانية: (من وجهة نظر الأسواق المالية)

حيث تعتبر أن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم الهندسة المالية كثيراً في الأسواق المالية (مع إجراء تعديلات عليها)، خاصة في تجارة العملات، تسعير الخيارات وأسهم المستقبلات، ويسمح استخدام أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم

¹Alain choinl, In traduction à l' ingnieriefianceière, edition Revue Bau gve, 4édi tien, 2002, p13.

²عبد السلام زبيدي، [www.isegs.com/php?T=458\(17-04-2014/19:04\)](http://www.isegs.com/php?T=458(17-04-2014/19:04))

أفضل للأسواق المالية، وبالتالي فهما أفضل من طرف المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا مهما جدا بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات.

- هناك تعاريف أخرى للهندسة المالية:

حسب توماس ليو: "الهندسة المالية هي قدرة على خلق و الابتكار من جانبيين بنوك الاستثمار في تصميم ورقة مالية".¹

يرى أن القوة التي دفعت إلى هذا النمو المتفجر في أسواق مشتقات قد نتجت أساسًا عن المنافسة المحتمة بين بنوك الاستثمار من أجل الوقوف ومواجهة احتياجات المستثمرين والمقترضين كالتحوط و التمويل و عمليات الموازنة وارتفاع العائد و أغراض الضرائب.

حسب Finnerty: "الهندسة المالية بالتصميم والتطوير لأدوات و آليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".²

مما سبق نحاول القول أن الهندسة المالية هي فن و وسيلة لتصميم الأدوات المالية المبتكرة مثل: بطاقات الائتمان و أنواع جديدة من أسهم و سندات و تطويرها لتلبية حاجات تمويلية وفرص استثمارية جديدة لتعظيم قيمة المنشأة.

ثالثًا: المهارات التي تتطلبها الهندسة المالية

يتطلب من المهندس المالي أن يكون شخصًا واسع الاطلاع و المعرفة و أن يتميز بالمهارات التالية:³

- 1- المعرفة الواسعة و الواضحة بالأدوات و تطبيقاتها و فوائدها و مساوئها ودورها في التقليل من المخاطر وزيادة العوائد.
- 2- فهم جيد للنظرية المالية و خلفية واسعة في علم الرياضيات و الإحصاء و الاقتصاد و الطريقة التي من خلالها الاعتماد لهذه العلوم في موضوعات مالية متقدمة مثل : بناء المحفظة و تسعير الخيارات و مقاييس التحول و غيرها.
- 3- معرفة واسعة بالقانون الدولي و المحلي فيما يرتبط بالآليات المالية و الأسواق.
- 4- خلفية قوية في معرفة قانون الضريبة العالمي و المحلي.
- 5- معرفة واسعة ببرمجيات الحاسوب والبيانات المختصة بتطوير تقنيات جديدة في علم المالية.
- 6- عقل مدرك و اهتمام يحل الإرباك الذي قد يحصل.

¹سمير رضوان عبد الحميد حسن، المرجع السابق، ص90.

²Finnerty, djd, Sinancial.Eegineering in coperaie, Sinance, Sinancial ,mamadjenet, pack ed, pp, 14/33.

³هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية. دار الوارق للنشر والتوزيع، ط2، 2010، ص45.

المطلب الثاني : استخدامات الهندسة المالية

تتعدد استخدامات وظيفة الهندسة المالية بين عمليات عدة من عمليات المراجعة وعملية التوريق بالإضافة إلى استعمالها ضمن إدارة الأصول و الخصوم.

أولاً: الهندسة المالية و إدارة الأصول و الخصوم

إن الملاحظ في مجالات صناعة البنوك وجود علاقة وثيقة بين مصادره الأموال (خصوم) واستخداماتها(أصول) حيث يمكن تعريف إدارة الخصوم على أنها "استراتيجية تهدف إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية، والتي تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض، فإذا كانت قدرة البنوك على زيادة الودائع بمفهومها التقليدي محدودة، فإن النجاح في إدارة الخصوم مقترن بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال".¹

والجدول التالي يوضح كيفية استخدام الهندسة المالية في إدارة الأصول و الخصوم

الجدول رقم (1): كيفية استخدام الهندسة المالية في إدارة الأصول والخصوم

السنة المالية	المستقبل
- إدارة الأصول	
- إدارة بنود الأصول المتداولة	- إدارة الصفقات المالية القادمة.
- إدارة بنود الأصول الثابتة	- إدارة الخيارات المالية.
	- إدارة التسويات المالية.
	- إدارة السيولة.
- إدارة الخصوم	
- إدارة بنود الخصوم المتداولة	- إدارة الائتمان.
- إدارة بنود حقوق ملكية	- إدارة محفظة الاستثمار.
- إدارة بنود الخصوم الثابتة	- إدارة القروض.
	- إدارة أسعار الفائدة.
	- إدارة الربحية.
	- إدارة المشتقات المالية.

المصدر: فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، الإسكندرية، دار الجامعة، مصر 2004 ص 238.

ثانياً: الهندسة المالية و عمليات المراجعة

تعرف عملية المراجعة على أنها: " فرصة الشراء و البيع في نفس الوقت و في أسواق مختلفة و لنفس الأداء المالية مع تحقيق هامش من الربح، و يحاول الكثير من المهندسين الماليين ابتكار فرص

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدالة للطباعة، 2006، ص 112.

المراجعة خالية من المخاطرة التي يطلق عليها البعض مصطلح الموازنة باعتبار النتائج التي تترتب عليها من إعادة التوازن في الأسعار بين مختلف الأسواق، وتعد هذه المحاولة في مثابة الحلم نظرا لعدم قدرة عمليات المراجعة على تحقيق ذلك في ظل وجود أسواق عالية الكفاءة على فرض أن الأسعار هي نفسها في كل الأسواق.¹

ثالثا: الهندسة المالية و عمليات المضاربة

المضاربة بتعريفها العلمي التوقع ابتداء و من ثم تقدير فرص الكسب لاغتنامها و احتمالات الخسائر لتجنبها.²

و هناك معرفة من قبل المتعاملين بالفروق التقديرية للأسعار، يدخل في عدم اليقين والمخاطرة المجازفة فإنه يتم استخدام أدوات الهندسة المالية كعمليات التغطية الخيارات ويتم استخدام العقود المشتقة في المضاربة عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة في الأسعار ومعدلات الصرف و الفائدة و التأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الالتزامات بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول و الالتزامات.³

رابعا: الهندسة المالية و عملية التوريق

قبل أن نتطرق للتوريق كإستراتيجية للهندسة المالية لا بد من معرفة مفهوم التوريق.

1- مفهوم التوريق: هو عبارة عن تجميع موجودات متشابهة ذات طبيعة غير سائلة ونقل حيازتها إلى منشآت ذات غرض خاص تقوم بدورها بإصدار أوراق مالية لها حق في هذه الموجودات بعد الحصول على الائتمان، أما اختصارًا فهي عملية تحويل تدفقات نقدية مستقبلية إلى تدفقات نقدية حالية و يرى أحد الباحثين أن التوريق هو أحد الأدوات المالية الحديثة الهامة و هي وسيلة لتوفير سيولة آلية لأصول غير السائلة تتمثل الغالبية منها في قروض متوسطة و طويلة الأجل.⁴

-ولقد كان التوريق السبب البارز لاستحداث هذه التقنية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع السبعينيات والثمانيات من القرن الماضي و معالجة الأزمات المالية التي تتعلق بتوزيع القروض العقارية والتي كانت تغطي عليها معاملات غير مجدية تسببت في العديد من الأزمات، لعل أهمها أزمة "جمعيات الادخار والاحتياط" مع مطلع الثمانيات والتي كانت تستعمل مدخرات قصيرة الأجل في تمويل القرض السكنية طويلة الأجل مما تسبب في أزمة مالية حادة في ولايات المتحدة.⁵

-و يضاف " أن التوريق قد حقق اندماج منطقيًا بين سوق الائتمان وأسواق المال، كما أنه

¹ نصيرة محاسبية، مرجع سابق، ص 142.

² سمير رضوان عبد الحميد حسن، المرجع السابق، ص 37.

³ عطية أحمد صلاح، مشاكل المراجعة في أسواق المال، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 222.

⁴ محمد بن رجم خميسة، مجلة الأبحاث الاقتصادية الإدارية، مركز جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2010، العدد 08، ص 56.

⁵ المرجع نفسه، ص 57.

أسهم في إعطاء دفعة قوية لابتكار العديد من المنتجات المالية، وإيجاد أسواق ومؤسسات مالية جديدة، وأكثر من ذلك فهو عمق وكرس توجه المصارف نحو السوق، وأحداث نقلة نوعية في عملها بإعادة هيكلته إلى ثلاث مهن أساسية هي: (منح القروض، التركيب المالي توزيع الأوراق المالية)¹.

المطلب الثالث : آفاق الهندسة المالية

أولاً: شروط استراتيجيات الهندسة المالية

لوضع استراتيجية للهندسة المالية يتوجب على:²

- 1- تحديد عناصر القوة الداخلية للمشروع (الأصول المادية و المالية قصيرة الأجل و طويلة الأجل: أصول متغيرة و أصول ملكية و الخصوم قصيرة الأجل و طويلة الأجل).
- 2- تحديد فرص الاستثمار و التمويل في أسواق المال و خارج أسواق المال و التي تحقق جذب و ربط إمكانيات المشروع بتلك الفرص.
- 3- تجنب التهديدات و المخاطر المالية في الأدوات المالية مثل تذبذب أسعار الفائدة على السندات و القروض و تغيرات أسعار الصرف و المخاطر الأخرى.
- 4- الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال في تعديل محفظة الاستفادة لزيادة العائدة وخفض المخاطر.
- 5- بناء و إعادة بناء المنظومات المالية في الأجل القصير و الأجل الطويل بصفة دورية في ضوء التغيرات الداخلية و الخارجية بسوق المال و البيئة المحيطة

ثانياً: مجالات الهندسة المالية

تتمثل مجالات الهندسة المالية في:³

- 1- الخدمات المالية بالبنوك و مؤسسات الادخار و الإقراض.
- 2- تخطيط الخدمات المالية لأفراد و إعداد المخطط المالي القانوني .
- 3- نشاط الاستثمارات، مدير محفظة الأوراق المالية و المحلل المحلي القانوني.
- 4- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية و أمناء الاستثمار والتأمين و مكاتب التثمين.
- 5- ادارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية و التجارية الخاصة والعامة، المحلية و الدولية لغرض الربح و لغير ذلك.

¹شوقي جباري، فريد خميلي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، ورقة بحثية، الأردن، 2010، ص 09.

²هاشم فوزي العبادي، المرجع السابق، ص 65.

³فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص 227.

ثالثاً: مسؤوليات الهندسة المالية

يمكن تحديد مسؤوليات الهندسة المالية في النقاط التالية:¹

- 1- التحليل المالي و التخطيط المالي (تنظيم و إعادة هيكلة المنظومة المالية وفق تغيرات البيئة و تقييم الاحتياجات الرأسمالية و الزيادة في الرأس المال).
- 2- إدارة هيكل الأصول (نقدية، محفظة الأوراق المالية، سريعة التسويق و أوراق القبضومخزون و الآلات و أصول الثانية الأخرى).
- 3- إدارة هيكل التمويل (قرارات تمويل الأصول عن طريق القروض القصيرة الأجل و طويلة الأجل و نسب رأس المال للإقراض).
- 4- إدارة منتجات المالية الجديدة و مشتقاتها.

¹فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، المرجع السابق، ص 227.

المبحث الثاني: أهداف و علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات الأخرى

ينظر للهندسة المالية على أنها أداة للتغطية ضد المخاطر التغيرات السعرية، وإتاحة فرص أفضل لتخطيط التدفقات النقدية، وفي المقابل يكشف العديد من الكتاب الاقتصاديين في الغرب عن حجم المخاطر التي تسببها الهندسة المالية، و من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على الفوائد و المخاطر التي تنجر عن الهندسة المالية.

المطلب الأول: أهداف الهندسة المالية

للهندسة المالية في عالمنا المعاصر عديد من الأهداف من بينها ما يلي:

1- المنافسة المالية :

القصد بالمنافسة المالية قدرة المؤسسة (المنظمة) على استخدام الأموال بكفاءة فائقة تجعلها تتفوق عن المنافسين من خلال اختيار أفضل المصادر التمويلية و أحسن تشغيل لفرص الاستثمار المتاحة فالقرار المثالي للتمويل و القرار المثالي للاستثمار يعني: "القدرة على التنافس"، و تقاس المنافسة المالية (قدرة التنافسية بعدد من مؤشرات منها)¹:

1- انخفاض تكلفة التمويل.

2- ارتفاع عائد الاستثمار.

3- انخفاض مخاطر الاستثمار.

4- زيادة القيمة السوقية (بيع) شركة .

5- تحسين العلاقات المالية بين الشركة و البنوك .

حيث تعطي الشركات أوزان أهمية لكل منها حسب الظروف المحيطة و أحوال أسواق المال و أسعار الفائدة، أسعار الصرف و غيرها من الظروف.

2- تمويل لتحقيق أهداف المنظمات:

يعتبر التمويل عصب الشركة و الطاقة المحركة لجميع الوظائف و الأعمال فبدون التمويل تظل خطط الشركة على الورق دون تنفيذ فيحتاج بناء الشركات و المنظمات الاقتصادية إلى توفير الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج من الأصول الثابتة (الأراضي، المباني الآلات، الحواسيب الإلكترونية، التليفونات، الفاكسات، المطبعة، الطاقة المحركة وغيرها) و الأصول المتداولة و باختصار بدون تمويل تتوقف الأعمال.²

-كما يسعى المهندس المالي نحو امتلاك أنظمة متطورة لتحويل الأدوات الاستثمارية ذات المخاطرة العالية لي أدوات ذات مخاطر متدنية و ذلك من خلال استعمال الأدوات المالية المبتكرة.³

¹فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، المرجع السابق،ص15.

² المرجع نفسه،ص16.

³هاشم فوزي العبادي،جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص25.

- كما يجب توفر مجموعة من الشروط للتمويل حتى يساند وظائف الإنتاج و التشغيل ويحرك عجلة الإنتاج (المنتجات و الخدمات) متمثلة في النقاط التالية:¹
- 1- التحقيق من الاختيار السليم لمصادر التمويل بأقل تكلفة و مخاطرة .
 - 2- قرارالاستثمار المثالي الذي يعطي عائداً مناسباً على الأموال المستثمرة و المخاطر المحسوبة و تنافسية .

مما سبق نحاول أن نقول التمويل هو الدورة الدموية للمؤسسات المالية، لكن يجب أن تُضخَّ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى يحقق الأهداف التشغيلية (التكتيكية) ذات استراتيجية (استثمارية) وبالتحديد يجب أن تنتج الأموال أموال إضافية و إلا تآكلت بسبب التضخم وعدم التشغيل الفعال.

2- تمويل الصادرات :

لقد أدى تنوع طبيعة و مخاطر الائتمان في الصادرات مع أثار تقلبات أسعار الصرف ووعي المستوردين إلى ضرورة تنوع أدوات و منتجات مالية جديدة مما زاد من فرص تطبيق الهندسة المالية في نقل تمويل الصادرات بصفة أساسية و التجارة الخارجية في السلع و الخدمات بصفة عامة.

تعتمد المنتجات في تمويل الصادرات على:²

- 1- طبيعة المخاطر السياسية في الدول المستوردة.
- 2- طبيعة الصادرات و خدمات المعاونة .
- 3- نضج المنتجات المالية المستخدمة .
- 4- مصادر الصادرات و الخدمات.
- 5- هيكل الائتمان و تكلفة التمويل و أسعار الفائدة المقترحة .

كما تهتم الهندسة المالية بتوفير مصادر تمويل متعددة للصادرات بغرض بناء محفظة ذات ضمانات عالية و مخاطر متدنية و تمويل مناسب ، ويسمح ذلك باستخدام عدة عملات و عدة أسعار صرف و تغطية شاملة لمخاطر العملات المختلفة.

المطلب الثاني : الهندسة المالية بين تغطية المخاطر وصناعتها.

أولاً: مخاطر التطبيق الخاطئ للهندسة المالية

1-تعريف الخطر:

تعرف كلمة مخاطرة بأنها خطر الخسارة، والتعرض للخطر يعني بالضرورة وجود بعض الظروف

¹ فريد النجار، المرجع السابق، ص18.

² فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، المرجع السابق، ص247،248.

التي في إثرها خسارة للأموال، وبعض الخسارة الافتراضية في المستقبل.¹

2- أهم العمليات الخطرة في تطبيقات الهندسة المالية

يؤدي التطبيق الخاطئ للهندسة المالية إلى أخطار تترصد بمستقبل المؤسسة المالية وأهم العمليات الخطرة يمكن حصرها فيما يلي:²

- الاستثمار في السندات الوهمية، مثال ما قامت به بعض بنوك أوروبا و تترتب عليه الإفلاس.
- المقامرة على حجم الرافعة المالية في أسواق إعادة الشراء و المنتجات المالية المركبة.
- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية و المصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية.
- ترجع أيضاً المخاطر في المشتقات المالية إلى أن قيمة الاستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدماً و لكن تدفع هوامش فقط، وعندما تتم المطالبة فهي تطلب بالكامل.
- المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم و تخفيض شروط الهوامش المطلوبة، على العقود و إصدار أنواع من العقود التي لا يتم تداولها داخل مقصورات البورصة و لكن خارجها.
- تسرع الحكومات في استخدام المشتقات كعنصر جذب للعملاء الأجنبية بدون دراسات تحليلية مسبقة.
- زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية باعتبارها مصدراً للأرباح لتعويض خسائر العمليات المصرفية التقليدية.
- المخاطر الناتجة على استخدام الخيارات المالية، وهي تنتج عن خطأ في التقديرات.
- التعديل المستمر في الهوامش التأمينية مما يشكك في الطلب على العرض من العقود الآجلة و من ثم يؤدي إلى التقلبات السريعة في الأسعار تؤدي في النهاية إلى مخاطر كبيرة.
- يؤدي غياب الحيلة و الحذر في إدارة الخيارات المالية إلى خسائر فادحة.
- يؤدي استخدام الخيارات المالية بعقود قصيرة الأجل لتمويل عقود طويلة الأجل إلى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات في الآجال المحدودة.

ثانياً: الهندسة المالية كأداة لتغطية ضد المخاطر

الاستراتيجية التي ترمي إليها منشآت الأعمال، وأيضاً من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف و تنمية منتجات و خدمات و أسواق جديدة، بل يمكن أن تساهم في إدارة المخاطر.³ بعد التعرف على أنّ للهندسة المالية منفعة في التقليل من المخاطر، ينبغي التعرف على معرفة استراتيجية التحوط للخيارات المالية تالياً.

¹نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجستير، دراسات مالية محاسبية، سطيف، 2011. ص74.

²فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 59، 62.

³منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص28.

1- مفهوم استراتيجية التحوط:

عرّفته موسوعة التمويل المصرفي منظور تطبيقي: «التحوط هو شراء أو بيع أو عقد أجل في مقابل شراء أو بيع سابق لكمية متساوية من نفس السلعة أو كمية معادلة لسلعة أخرى والتي تتحرك أسعارها في اتجاه موازي لها»¹.

2- أهمية استراتيجية التحوط:

يمكن استخدام الخيارات كأداة للتحوط من مخاطر انخفاض أسعار أصول محافظ الأوراق المالية فإذا كان لدى أحد المستثمرين مثلاً: محفظة لأسهم و كان يتوقع انخفاض أسعار السهم أو الأسهم التي يمتلكها، ما عليه في هذه الحالتين إلا اللجوء إلى سوق الخيارات ليقوم بشراء خيار بيع بموجب بيع تنفيذ معين بعد أن يدفع لمحور الخيار المحددة بموجب العقد وبذلك يقصد عدم تجاوز الخسارة المتوقعة قدرًا معينًا يشتمل عادة بالفرق بين سعر السوق للسهم بتاريخ العقد و سعر التنفيذ المحدد حسب شروط العقد.² مما سبق تتجلى لنا الأهمية إلى تحقيق المشتقات المالية كأدوات لإدارة المخاطر بوصفها وليد الهندسة المالية، تظهر جلية عن دراسة أجريت في عام 1993 على مجموعة من المنشآت المالية، يطلق عليها مجموعة الثلاثين (30-6) بحيث كشفت عن (44%) من تلك المنشآت تعتقد في أن المشتقات أداة عامة للتغطية ضد المخاطر، بينما تنظر إليها 37% من مفردات العينة على أنها حتمية، كما كشفت دراسة أخرى كذلك على أن (87%) من تلك المنشآت تستخدم عقود مبادلة أسعار الفائدة و(64%) منها تستخدم عقود مبادلة العرض و(40%) تستخدم عقود الخيارات على أسعار الفائدة و(31%) تستخدم عقود العملات و(78%) تستخدم العقود الآجلة و العقود المستقبلية للتغطية ضد مخاطر أسعار الخيارات على عملات.³

المطلب الثالث : علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات و الأسواق المالية**أولاً: علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية****1- مفهوم المؤسسات المالية :**

المؤسسة المالية هي منشأة أعمال تقدم قروض للعملاء، وتستثمر في أوراق مالية، بالإضافة إلى تشكيلة من الخدمات الأخرى مثل التأمين وخطط التعاقد وغيرها، وتعتبر المؤسسات المالية حيوية للاقتصاد القومي حيث تمثل خصومها وسائل أساسية للدفع والمعاملات سواء للسلع أو الخدمات، كما تمثل أصولها مصدر رئيسي للائتمان لكل تمثل الوحدات الاقتصادية في المجتمع سواء شركات، أو رجال أعمال، أو أفراد أو حكومات وغيرها، ولذلك تعتبر المؤسسات المالية احد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد ككل، فمعرفة أنواعها (بنوك تجارية، بنوك ادخار، اتحاد الائتمان، شركات التأمين، صناديق

¹سمير رضوان عبد الحميد حسن، المرجع السابق، ص317.

²منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية لاستخدام التوريق والمشتقات، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2011، ص29.

³منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية لاستخدام التوريق والمشتقات، المرجع السابق، ص30.

المعاشات، صناديق الاستثمار) وفهم أنشطتها سواء الإقراض أو الاقتراض وعناصر أصولها وخصومها والخدمات التي تقدمها تعتبر ضرورة لكل دارس للنظام المالي والمؤسسات المالية.¹

2- علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية

إن أساس طبيعة عمل المؤسسات المالية هو الوساطة المالية وقد أدى استخدام الهندسة المالية في ابتكار و تطور أدوات تمويلية جديدة خاصة مع التطور التقني إلى تناقض الحاجة إلى العمل المصرفي، فقد صار بإمكان ذوي الفوائض الاتصال مباشرة مع ذوي العجز، من خلال سوق الأوراق المالية و آلية التوريق.²

كما تسعى الهندسة المالية إلى قيام مؤسسات مالية برسم آليات و استراتيجيات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية و الإقليمية و المحلية ويتطلب ذلك أن تقوم الإدارات المالية و المنشآت المالية الحديثة بإنشاء أقسام للبحوث والتطوير في حقل المنتجات و الأدوات المالية.³

ثانياً - علاقة الهندسة المالية بالأسواق المالية :

تعرف سوق الأوراق المالية بأنها الميكانيكية التي تستخدم في جمع بين بائعي و مشتري الأصل المالية بغرض تيسير عملية التداول، وتوجد أشكال مختلفة من أسواق المال حسب النشاط و الموقع الجغرافي و أهم الأسواق المالية هي:⁴

1- أسواق النقد :

يتم التعامل في الأموال لفترات تصل لعام أو أقل من العام و قد يتم فيها تداول الأوراق المالية سريعة التسويق و الأوراق التجارية ومن أهم المشاركين في الأسواق النقدية سماسة الأوراق المالية الحكومية والبنوك التجارية.⁵

وتؤدي سوق النقد دورا بارزا ومهما على مستوى الاقتصاد القومي من خلال زاويتين هما:⁶

يلعب سوق النقد دورا رئيسيا في تخطيط السياسات النقدية للدولة فمن خلال هذا السوق يمارس البنك المركزي دورا فعالا في تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال التحكم في احتياطات البنوك التجارية الرائدة في هذا السوق.

¹ محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 197.

² عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية و اضطرابات النظام المالي، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع، اتجاهات عالمية، الكويت 2010، ص 11.

³ فريد النجار، البورصات والهندسة المالية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004. ص 225.

⁴ محمد صالح الحناوي، المرجع السابق، ص 82.

⁵ فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، المرجع السابق، ص 229.

⁶ نصيرة محاجبية، المرجع السابق، ص 84.

إذا كان سوق النقد سوقاً كفوفاً تكون سيولة الأصل المالية قصيرة الأجل مرتفعة مما ينتج عنها من انخفاض تكلفة التمويل قصيرة الأجل ومن ثم زيادة سرعة رؤوس الأموال العاملة للمشاريع الاقتصادية بمختلف أنشطتها هذا بدوره يحقق زيادة في الطاقة الإنتاجية وبالتالي الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

2- أسواق رأس المال :

من بين أهم التعاريف وأكثرها شيوعاً:

عرفها "D. Don chance" بأنها: "السوق التي تتعامل في أدوات الدين طويلة الأجل وكذا الأسهم التي تصدرها الشركات".¹

كما هي الأسواق التي تغطي المعاملات المالية المتوسطة أو طويلة الأجل مثل: السندات و الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.²

2-1. وظائف أسواق رأس المال

تؤدي أسواق رأس المال عدداً من الوظائف سواء للمستثمر، شركات الأعمال أو للاقتصاد الوطني ككل، يمكن عرضها في النقاط التالية:³

- التعامل في الأوراق المالية، وذلك عن طريق البيع و الشراء.
- استثمار رؤوس الأموال: بحيث يمتاز الاستثمار في السوق المالي بمرونة، عكس الاستثمار في العقارات وغيرها سواء من حيث المبلغ المستثمر أو من حيث المدة.
- تشجيع الادخار وتجميع الموارد المالية وكل ذلك عن طريق الإجراءات والإعفاءات الضريبية على الفوائد والأرباح الناتجة عن عمليات تداول الأوراق المالية بيئياً وشراء في السوق المالي.
- توجيه الاستثمار: عندما يقل سعر الفائدة عن العائد المتوقع تحقيقه في البورصة، تتوجه أبواب الاستثمار لشراء الأوراق المالية والعكس.
- ضمان سيولة أموال المستثمرين: البورصة هي وحدها التي تيسر للمستثمر السبل التخلص من الأسهم بالبيع حيث تمكنه من استرداد أمواله في أي وقت يشاء، عكس الاستثمارات المجالات الأخرى.
- ولا شك أن استراتيجية سوق رأس المال هي توظيف الأموال وهي أهم الوظائف، فانتعاش البورصة بالتداول على الأسهم والسندات الشركات القائمة يؤدي للتبعية إلى تدفق الاستثمار على السوق الأولية والمتمثل في تأسيس الشركات الجديدة التي تطرح أسهمها للجمهور في اكتتاب عام.

¹سمير رضوان عبد الحميد حسن، المرجع السابق، ص24.

²فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، المرجع السابق، ص230.

³[http://www.star-times.com/f.aspx?t=32235338\(18-04-2014/03:03\)](http://www.star-times.com/f.aspx?t=32235338(18-04-2014/03:03))

المبحث الثالث : منتجات الهندسة المالية

يكمن مدلول المشتقات المالية في مدلول الأدوات المالية الأساسية أو الأصلية المشتملة على الأدوات، لذلك سنتناول في هذا المبحث الجوانب المتعلقة بالمشتقات المالية.

المطلب الأول : مفهوم و خصائص المشتقات المالية أولاً- مفهوم المشتقات المالية :

إن الهندسة المالية تعرض أمام المنشآت المالية والمصرفية العديد من الأدوات المشتقة لتساعدها في زيادة حجم عملياتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولذلك ينبغي على الإدارة العليا الحرص على مراقبة استخدامها لتحقيق الأهداف المنشودة.¹
هناك عدّة تعاريف نذكر منها:

-المشتقات المالية هي "أوراق مالية تعتمد قيمتها على أوراق مالية أخرى".²

- كما عرفت على أنها "عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية :عملات أجنبية،سلع و غيرها) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق المصطلح المتعارف عليه حالياً بالهندسة المالية".³

- وذهب آخر في تعريفه أنها "أدوات ووسائل تتيح لمستخدميها قدراً كبيراً من التحوط ضد المخاطر وهي في غاية الأهمية لأي سوق مالي في مرحلة التطور والنضج".⁴

ثانياً: المتعاملون بالمشتقات المالية

للمشتقات المالية أطراف ثلاثة هي:⁵

1- المتحوطون: يهتم المتحوطون بتخفيض المخاطرة التي يتعرضون لها ،والمشتقات تسمح لهم بتحسين درجة التأكد ولكنها لا تضمن تحسين النتائج.

2- المضاربون: ويراهنون على تحركات الأسعار المستقبلية، لذلك يستخدمون المشتقات المالية لمحاولة تحقيق الكسب.

3- المراجحون: ويتدخلون عندما يكون هناك فرق لأصل معين بين السوقين أو أكثر وذلك بالشراء من سوق منخفض السعر.

¹ هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص55.

² فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، المرجع السابق، ص244

³ محمد مطر، تيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص254، 255.

⁴ هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص54.

⁵ المرجع نفسه، □57.

ثالثا- الخصائص العامة للمشتقات المالية:

- على الرغم من تعدد واختلاف أدوات الهندسة المالية إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص يمكن استنتاجها من الأدبيات التي تناولت هذه الأدوات ومن أبرز هذه الخصائص:¹
- 1- أن أدوات الهندسة المالية هي عبارة عن عقود مالية تصبح شروطها ملزمة للمتعاقدين حال الاتفاق عليها.
 - 2- إنها تشتق قيمتها مرجعية (موجود ضمني) كأن يكون ورقة مالية أو مؤشرا ماليا أو أي موجود آخر يكون محلا للتعاقد ولذلك سميت بالمشتقات، وهي لا تمتلك قيمة فعلية بحد ذاتها وإنما تستمد هذه القيمة أساسا من قيمة الموجود الذي يتم التعاقد عليه.
 - 3- أن قيمتها تكون أكثر تقلبا من قيمة الموجود الضمني، وذلك بسبب أن قيمتها هي انعكاس لقيمة الموجود الضمني في مدة مستقبلية قادمة، وذلك لتعلقها بمدة زمنية قادمة
 - 4- يمكن استعمالها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة.
 - 5- إنها أدوات مرنة، إذ تكون أغلب هذه الأدوات ذات قابلية على وفق متطلبات الزبائن من ناحية الحجم وتواريخ الاستحقاق.
 - 6- أن هذه الأدوات تتميز بإمكانية تحقيق أرباح معتبرة من حجم الأموال المستثمرة، قد تحقق خسائر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس، وذلك يعني تميزها بالمخاطرة المرتفعة.
 - 7- إنها تتعلق بفقرات لخارج الميزانية وهي جزء من الالتزامات الطارئة للجهة المتعاملة بها إذ إنها لا تظهر ضمن فقرات الميزانية العمومية للجهات المتعاملة بها، بل أن حجم هذه الالتزامات والحقوق قد يفوق فعلا حجم الميزانية العمومية لبعض المصارف الكبرى المتعاملة بها.

المطلب الثاني : أهمية المشتقات المالية

هناك مجموعة من المزايا تتمتع بها أدوات الهندسة المالية أهمها ما يشجع كثيرا من المضاربين على التعامل بها، لا بل يجعلها أكثر الأدوات الاستثمار استخداما في عصرنا الحاضر، فمن جانب توفر المشتقات للمستثمر فيها عن طريق الاستفادة من مزايا الرفع المالي التي تحققها بالاستخدام ما يعرف بأسلوب الهامش فرصا واسعة لجني أرباح ضخمة وذلك بفعل التقلبات السعرية لأدوات المالية الأصلية الشمولية بعقودها، كما توفر له من جانب آخر أداة للتحوط تتيح له حماية نفسه من الآثار هذه التقلبات.² وكما سبق أن ذكرنا أن المشتقات المالية تلعب دورا كبيرا في مواجهة مخاطر و أنها تسهم في تسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد ذلك من خلال:³

¹ هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص 92.

² هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص 94.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية لاستخدام التوريق والمشتقات، المرجع السابق، ص- ص 16-20.

أولاً- أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق :

هو من أبرز وظائف المشتقات كونها تزود المتعاملين بالمعلومات عما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، لذا يقال أنها أداة جيدة لاستكشاف السعر، أي استكشاف المستوى الذي يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم.

لتوضيح كيف تلعب المشتقات هذا الدور دعنا نفترض أنك قد اكتشفت أن الظروف الاقتصادية تشير إلى احتمال تعرض البلاد لموجة من الكساد، يتوقع معها هبوط أسعار الأوراق المالية، هنا عليك أن تفاضل بين التعامل في السوق الحاضر من خلال البيع على المكشوف، أو التعامل في السوق المشتقات ببيع عقد مستقبلي أو عقد خيار على مؤشر السوق، ومن المتوقع أنك ستفضل السوق الذي يحقق لك أكبر عائد على الاستثمار، وهو بالطبع سوق المشتقات، طالما أنك سوف تحقق معدل عائد أكبر بفضل الرفع المالي الذي يتسم به التعامل والذي تدفعه عند التعاقد هو مبلغ ضئيل مقارنة بقيمة الصفقة، هذا فضلا عن انخفاض تكلفة المعاملات التي يتميز بها التعامل في تلك الأسواق.

ثانياً- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية :

لفهم كيف للمشتقات المالية تتيح فرص أفضل لتخطيط التدفقات النقدية يجب فهم المثال التالي: نفترض حالة حكومة دول الخليجية تباع البترول بعقود مستقبلية، وقد أبرمت عقدا بسعر 25 دولارا للبرميل تسليم شهر لاحق، وكان المشتري هو شركة الخطوط الجوية العربية، والآن لو أن سعر البرميل 20 دولار حينئذ ستقوم الحكومة المعينة ببيع البترول في السوق الحاضر لمن يرغب في الشراء أي كان، وذلك بسعر السوق 20 دولار، ولكن ماذا عن العقد المستقبلي؟

سوف يترتب على تسويته تحقيق أرباح تعوض البائع (الحكومة الخليجية) عن الانخفاض في حصيلة بيع البترول، نتيجة الانخفاض أسعاره.

ثالثاً- إتاحة فرص استثمارية للمضاربين :

لتوضيح الكيفية التي يحقق بها المضارب أرباحا، فهو أمر سهل ويسير فلو أن مضاربا يتوقع ارتفاع سعر السهم ما في السوق غير انه ليس على يقين كامل بذلك، حينئذ يمكنه شراء عقد خيار شراء على السهم بدلا من شراء السهم ذاته، ولنفترض أن سعر السهم في السوق كان 40 دولار وقام المضارب بإبرام عقد الشراء عليه بسعر تنفيذ يعادل السعر الذي يباع به السهم أي 40 دولار، في مقابل مكافأة قدرها 3 دولارات، فإذا ما ارتفع السعر في تاريخ التنفيذ إلى 50 دولار، ستتم تسوية العقد على أساس نقدي وذلك بأن يحصل المضارب على عشرة دولارات من محرر العقد، ولما كان قد سبق له أن دفع 3 دولارات، فإنه يكون قد ربح 7 دولارات، أي أكثر من ضعفي قيمة المكافأة، أما إذا كان قد اشترى السهم من السوق الحاضر بدلا من شرائه بعقد خيار شراء، فإن أرباحه تصبح عشرة دولارات وهو ما يعني 25% من قيمة المبلغ المستثمر.

رابعاً- تسيير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد :

يتميز التعامل في الأسواق بانخفاض تكلفة المعاملات إلى المستوى يستحيل علناً للأسواق الحاضرة أن تنافسه فيه، فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا تتجاوز مئة دولار، أي معدل التكلفة يبلغ 1% من قيمة العقد وتكلفة المعاملات تأثير على سيولة السوق، إذ تجعل السوق أكثر كفاءة، بما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل كما يسهم التعامل بالمشتقات على تنشيط سوق الأصل المتعاقد عليه وذلك بزيادة التداول عليه.

خامساً- سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية :

ميزة أخرى لعقود المشتقات هي سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، نظراً لمرونتها إضافة إلى سيولتها المتميزة، فلو أن مستثمراً ما يرغب في استثمار ما يعادل مليون دولار في محفظة جيدة التنوع فيمكنه شراء تشكيلة من الأسهم الفردية التي تحقق له ما يريد، لكن هذا البديل قد يتطلب تنفيذه وقت طويل، كما ينطوي على قدر كبير من تكلفة المعاملات يقابل ذلك بديل آخره يخلصه من تلك المشكلات، هو الاستثمار من خلال عقد خيار أو عقد مستقبلي على أحد المؤشرات.

سادساً- تحقيق سمة الكمال للسوق :

يتحقق الكمال للسوق لو أنه وفر للمتعاملين كافة الأصول المالية التي تتناسب مع أهدافهم، سواءاً من حيث العائد أو من حيث المخاطر، وعلى الرغم من أن كمال على هذا النوع هو أمر يستحيل تحقيقه فإنه بفضل عقود المشتقات أصبح من الممكن عمل توليفات من المشتقات و أوراق مالية متداولة في السوق الحاضر، في ظلها يتحقق للمستثمر مستويات فريدة من العائد والمخاطر، لا تحققها أي ورقة مالية متداولة بالفعل في السوق الحاضر.¹

عليه إن المشتقات المالية بصورة عامة تحقق جملة من المزايا التي غالباً ما تشجع المستثمرين على التعامل بها، بل أن ذلك يجعلها أكثر الأدوات المالية استخداماً في المستقبل المنظور، ومن بين هذه المزايا كالآتي:²

- ✓ إن التعامل بالمشتقات المالية يكون أقل كلفة من التعامل بالموجودات الأساسية كالأسهم والسندات.
- ✓ يمكن للمنشآت المالية والمصرفية والمستثمرين عموماً التحوط من المخاطر المحتملة وذلك باستخدام أموال أقل مما لو اقتنت موجودات تظهر في الميزانية.
- ✓ تقليل الكلف للمصدرين والمستثمرين وترفع من العوائد وتوسع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار وتقلل مخاطر الخسارة إذا ما أحسنت إدارة مخاطرها.

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية لاستخدام التوريق والمشتقات، المرجع السابق، ص 22.

² هاشم فوزي العبادي، جليل العارضي، 63.

✓ تدعم الخدمات التي تقدمها المنشآت المالية والمصرفية لزيائنها وتساهم في بناء محافظ مالية أكثر تنوعا.

المطلب الثالث : أنواع المشتقات المالية

تضم المشتقات المالية مجموعة من العقود المالية التي تتنوع وفق هيكلتها ومخاطرها وأجالها التي تتراوح بين ثلاثين عاما أكثر، كما تتنوع هذه الأدوات المشتقة تبعا لدرجة تعقيدها، حيث من المتعارف عليه أن هذه الأدوات ترتبط بعلاقة طردية مع درجة تعقيد طبيعتها لناحية كونها أساسية أو وسيطية أو هجينة. وتشتمل هذه المشتقات على العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة أو أثنين من هذه العقود معا وهو ما يصطلح عليه بتسمية مشتقات المشتقات مثل عقود المبادلات الخيارية.¹

أولاً- العقود المستقبلية :

1- مفهوم العقود المستقبلية :

العقد المستقبلي هو اتفاق بين طرفين: الطرف البائع ويطلق عليه صاحب المركز القصير، والطرف المشتري ويطلق عليه صاحب المركز الطويل، هذا الاتفاق بتسليم البائع للمشتري أصل حقيقي (سلعة ما) أو أصل ورقي (مثل الأسهم والسندات) في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التسليم، وذلك على أساس سعر يتفق عليه عند التعاقد، وعلى طرفي العقد أن يودع كل منهما لدى السمسار الذي يتعامل معهم بلغا نقديا أو أوراقا مالية حكومية أذون الخزينة على الأخص، تمثل نسبة ضئيلة من سعر العقد، يطلق عليها الهامش المبدئي والغرض من الهامش هو إثبات الجدية وحسن النية من الطرفين، كما يستخدم لأغراض التسوية اليومية، إذا ما تعرض أحد الطرفين للخسائر نتيجة لتغيير سعر الواحدة محل العقد في غير صالحه.² كما تعرف بأنها: "التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر أو يستلم منه بواسطة طرف ثالث الوسيطكمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان محدد وزمان محدد بموجب سعر محدد".³

- بالإضافة لطرفي العقد (المشتري والبائع) يجب أن تحدد في العقد 6 عناصر رئيسة أخرى وهي:⁴

- تاريخ الاستحقاق
- نوع الأصل محل التعاقد
- تاريخ التسليم
- الكمية
- سعر التنفيذ أو سعر التسوية

¹ هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق، ص 99.

² منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، ط3، مطبعة الدلتا، الإسكندرية، 2007، ص 510.

³ محمد مطر، فايزتيم، المرجع السابق، ص 270.

⁴ عبد العال طارق حماد، المشتقات المالية: مفاهيم، إدارة المخاطر، محاسبة، دار الجامعة لمصر، 2010، ص 16.

- مكان وطريقة التسليم

2-أنواع العقود المستقبلية :

يتم تداول العديد من السلع والأوراق المالية في أسواق العقود المستقبلية،ويمكن تلخيص أهم هذه السلع فيما يلي:¹

- الحبوب والزيوت:القمح، الذرة، الفول وزيت الصويا،الشعير،الكتان.
- الماشية واللحوم:الأبقار، الأغنام.
- السلع الغذائية:الكاكاو، القهوة،عصير البرتقال،السكر.
- القطن.
- المعادن:النحاس،الذهب،البلاتين،الفضة.
- الزيوت:البنزين،النفط الخام، الغاز الطبيعي.
- الأخشاب

بالإضافة إلى السلع يوجد العديد من العقود المستقبلية المالية وأهمها:

- أسعار الفائدة: أدونات الخزينة،سندات الخزينة،اليورو،والدولار.
- مؤشرات الأسهم :مؤشر S& p 500،المؤشر لسوق نيويورك ،مؤشر Value Line
- العملات: الين الياباني ،الدولار الكندي ،الجنيه الاسترليني، الدولار الاسترالي ،الفرنك السويسري، وحديثا اليورو .

ثانيا: العقود الآجلة

1- مفهوم العقود الآجلة

يقصد بالعقود الآجلة أو الأمامية، تلك العقود التي يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري السلع محل التعاقد في تاريخ لاحق ،بسعر يتفق عليه وقت التعاقد،يطلق عليه سعر التنفيذ وفي مثل العقود قد ينص على قيمة العقد وقت الاتفاق،كما قد ينص على دفع جزء صغير على أن يؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم، ومن الأمثلة عن عقود الإقراض لشراء العقارات وعقود التصدير و الاستيراد.²

كما يعرف بأنه«العقد الآجل هو عقد يبرم بين طرفين،مشتري وبائع للتعامل على أصل ماعلى أساس سعر يتحدد عند التعاقد،على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق، ولا يختلف العقد الآجل عن العقد المستقبلي، إلا في كون بنود العقد المستقبلي نمطية».³

¹محمد مطر، فايز إيم، إدارة المحافظ الاستثمارية،المرجع السابق، ص270.

²العبادي، هاشم فوزي، العارضي، جليل كاظم. مرجع سابق. ص 76.

³منير إبراهيم هندي،الفكر الحديث في الاستثمار، المرجع السابق، ص6.

2- البنود الرئيسية للعقود الآجلة

تتكون العقود الآجلة من عدة بنود رئيسية من بين هذه البنود:¹

- **القيمة:** تعد قيمة هذه العقود نظرية فقط حيث لا يتم تبادل هذه المبالغ في الاستحقاق ولكن تستعمل فقط لاحتساب الفائدة التي سوف تدفع أو تقبض.

- **سعر فائدة:** وهو سعر الفائدة الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (المشتري والبائع) وهو يشبه إلى حد كبير سعر التنفيذ في العقود الخيار، ويتم احتساب الفائدة المدفوعة أو المقبوضة بين الطرفين بقيمة الفرق بين سعر فائدة العقد وسعر فائدة مؤشر معين.

- **تاريخ تسوية العقد:** يتم تسوية العقد قبل يومي عمل من تاريخ بداية الفترة التي تغطي العقد، وبهذا التاريخ يتم تحديد سعر الفائدة حسب المؤشر الذي نص عليه العقد والذي تتم مقارنته مع سعر فائدة العقد المذكور في أعلاه وبالتالي يتم احتساب الفائدة المقبوضة أو المدفوعة. أي أن الفرق بين سعر فائدة العقد وبين سعر الفائدة المؤشر المتفق عليه في تاريخ تسوية العقد هو الذي يحدد الفائدة التي سوف تدفع أو سوف تقبض، مع اعتبار قيمة العقد.

- **مدة العقد:** حيث تبدأ مدة العقد في المستقبل بعد فترة معينة من تاريخ إجراء العقد ويتم تحديدها عادة بين ثلاثة شهور إلى سنة.

¹هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، المرجع السابق ، □ 77.

2- أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة

من خلال التعريف يتجلى لنا أن العقود الآجلة لا تختلف مع العقود المستقبلية إلا في قضية أنا لأخير بنوده نمطية و لتبسيط ذلك الجدول الآتي يوضح لنا أوجه الاختلاف فيما بينها :

الجدول رقم (02): أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة

العقود الآجلة	العقود المستقبلية
*عقود شخصية.	* عقود غير شخصية.
*عقود غير نمطية تحدد شروطها باتفاق وتراضي الطرفين.	* عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم
*عدم وجود سوق ثانوي لها	* تتيح وجود سوق ثانوي.
*لا يجد فيها المضاربون مكان لهم.	* يجد المضاربون فرصة لتحقيق الأرباح.
*يحدد هامش مرة واحدة يوم توقيع العقد.	* يتم الاحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار .
*تتم تسوية العقد في تاريخ الاستحقاق.	* يمكن تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق.
*يتحقق الربح والخسارة في تاريخ التسليم.	* يتحقق الربح أو الخسارة يوميا عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار

المصدر: عبد العال طارق حماد، المشتقات المالية: مفاهيم، إدارة المخاطر، محاسبة، دار الجامعة، مصر، 2010، ص 46.

ثالثا-عقود الخيارات

1- مفهوم عقود الخيارات:

عقد الخيار هو عقد يبرم بين الطرفين مشتري الحق مشتري ومحرر ويعطي العقد للمشتري الحق في الشراء أو بيع عدد من أصل ما بسعر يحدد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق، ويعطي العقد للمشتري للمحور في مقابل حق الخيار مكافأة عند التعاقد، وهي مكافأة غير قابلة للرد وليست جزء من قيمة الصفقة، بعبارة أخرى سوف يخسر مشتري العقد قيمة المكافأة سواء نفذ العقد أو لم ينفذه، وكما يبدو فإن عقد الخيار إما أن يكون عقد يعطي لمشتريه الحق في الشراء من المحور، أو أن يكون عقد يعطيه حق البيع إلى المحور.¹

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، المرجع السابق، ص7.

2- أنواع عقود الاختيار:

2-1. أنواع عقود الاختيار الرئيسية

هناك ثلاثة أنواع للعقود الاختيار الرئيسية و هي كالتالي:¹

- عقود خيارات الشراء :

هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق في الاختيار بين شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد ويسعر يحدد مستقبلي محدد ويسعر يحدد مسبقا في العقد ومذ المقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار، كما أنه سوف ينفذ العقد ويشترى الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

-عقود خيارات البيع :

هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر (المشتري) الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد ويسعر يحدد مسبقا في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار وبطبيعة الحال فإن المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الاختيار، كما أنه سوف يبيع الأصل محل العقد إذا انخفض السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.

- الضمانات :

يمكن النظر إلى الضمانات على أنها عقود اختيار شراء بواسطة الشركات على أسهمها وعادة ما تكون لفترات زمنية طويلة مقارنة بعقود الاختيارات.

2-2. أنواع العقود الاختيار حسب تاريخ التنفيذ العقد :

- العقود الأمريكية :

هي عقود يسمح لمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.

- عقود الاختيار الأوروبية:

هي عقود يكون فيها لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

2-3. أنواع عقود الاختيار حسب التغطية:²

- عقود اختيار الشراء المغطاة : هي عقود يمتلك فيها محرر العقد (البائع) لأصول موضوع العقد أي أنه يستطيع أن يغطي التزامه بالبيع إذا اختار مشتري العقد تنفيذ العقد.

¹ عبد العال طارق حماد، المرجع السابق، ص48.

² مرجع سابق، ص46.

- عقود اختيار الشراء غير المغطاة: هي عقود لا يمتلك فيها محرر العقد (البائع) لأصول موضوع العقد، ولذلك إذا اختار مشتري العقد التنفيذ فإن البائع سيضطر إلى شراء الأصل من السوق ثم تسليمه للمشتري.

2-4. أنواع عقود الاختيار حسب الربحية:

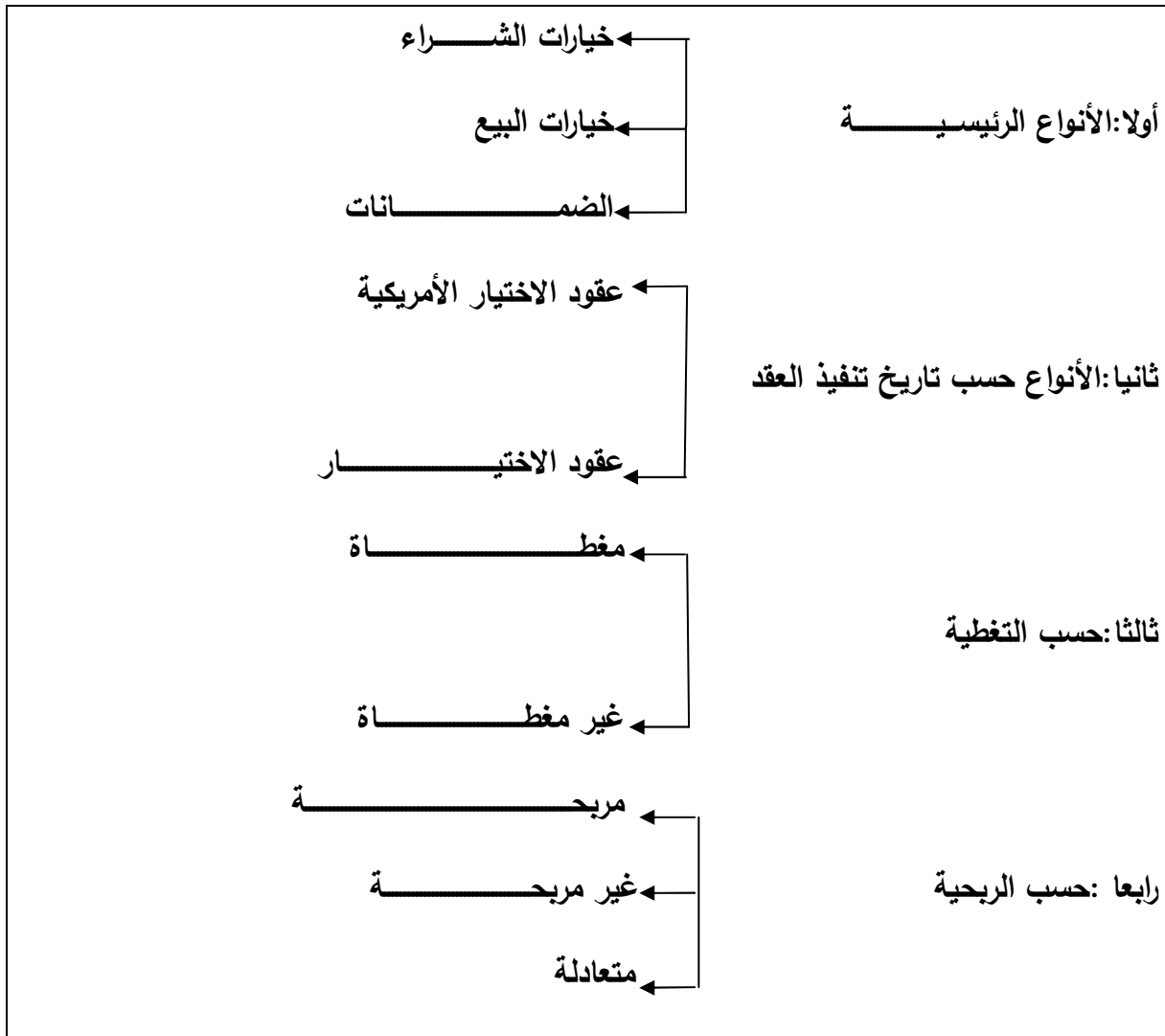
-**المربحة:** التي تحقق إرباح إذا كان السعر السوقي أكبر من سعر التنفيذ المحدد في العقد.

-**غير المربحة:** عندما يكون السعر السوقي أقل من سعر التنفيذ.

-**المتعادلة:** و يكون متكافئ إذا تساوى سعر السوقي مع سعر التنفيذ.

ومما سبق نلخص أنواع عقود الاختيار في المخطط التالي :

الشكل رقم(01): مخطط توضيحي لأنواع عقود الاختيار



المصدر: طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية: مفاهيم، ادارة المخاطر، محاسبة، مصر، 2010، ص43.

3- نقاط الاختلاف و التشابه بين عقود الخيار و العقود المستقبلية

نرى أن هناك عدة سمات مشتركة ومختلفة ما بين العقود المستقبلية وعقود الخيارات كما هو مبين في الجدولين التاليين :

الجدول رقم(03): أجه الشبه بين العقود المستقبلية وعقود الخيار

عقود الخيارات	عقود المستقبلات
<ul style="list-style-type: none"> * يغطي عقد الخيار فترة مستقبلية. * أن قيمة عقد الخيار ذاته لا تظهر إلا في تاريخ التنفيذ * أن عقود الخيارات تعطي لحاملها الحق في شراء وبيع الأصل في تاريخ لاحق بسعر يحدد عند التعاقد. * أن التعامل في سوق الخيارات ينطوي على درجة عالية من الرفع. 	<ul style="list-style-type: none"> * يغطي عقد المستقبلات فترة مستقبلية. * أن قيمة عقد المستقبلات لا يتحول لحامله أي حق على الأصل محل التعاقد في أي لحظة قبل حلول ذلك التاريخ. * أن عقود المستقبلات تعطي لحاملها الحق في شراء وبيع الأصل في تاريخ لاحق بسعر عن التعاقد. * أن التعامل في سوق المستقبلات أيضا ينطوي على درجة عالية من الرفع.

المصدر: هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية و ادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، ط2، الوارق للنشر و التوزيع، 2010، ص91.

الجدول رقم(04): أوجه الاختلاف بين العقود المستقبلية و العقود الخيارات

عقود الخيارات	عقود المستقبلات
<ul style="list-style-type: none"> * يكون للمشتري الخيار الحق في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه. * تقتصر خسارة المشتري في عقود الخيار على قيمة المكافأة المدفوعة. * لا يحق لمشتري الخيار استرداد قيمة المكافأة المدفوعة للمحور عند التعاقد. 	<ul style="list-style-type: none"> * إن عقود المستقبلات هي عقود حقيقة لشراء الأصل (سلعة أو ورقة مالية) محل التعاقد بالسعر المحدد، على أن يتم التسليم ودفع القيمة في تاريخ لاحق. * إن الخسارة في حالة العقود المستقبلية قد تمتد لتشمل (ولو نظريا) القيمة الكلية للعقد. * إن الهامش المبدئي في العقود المستقبلية يمكن استرداده بالكامل إذا لم يتعرض المستثمر للخسارة.

المصدر: هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية و ادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، ط2، الوارق للنشر و التوزيع، 2010، ص92.

رابعاً: العقود المقايضة

1- مفهوم العقود المقايضة

عقد المقايضة هو عقد يبرم بين طرفين، يتفقان فيه على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة مستقبلية.¹

ويعرف أيضاً عقد المقايضة بأنه اتفاق تعاقدى يتم بواسطة وسيط بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو الحقوق، ويتعهدان بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على التزامات كان قد قطعها كل منهما لطرف آخر وذلك دون إخلال بالتزام أي منهما الأصلي تجاه الطرف الثالث غير المشمول بالعقد، أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يمتلكها وذلك دون إخلال بحق كل منهما لتلك الأصول، وبهذا تتحدد شروط عقد المقايضة أو المبادلة عدة عناصر رئيسية هي:²

- طرفي العقد.
- الالتزام أو الأصل المشمول بعقد المقايضة.
- قيمة المدفوعات أو المقبوضات محل المقايضة.
- العملة التي تسدد بها المدفوعات أو تحصل بها المقبوضات.
- السعر الآجل لمقايضة العملة المنفق عليه.
- مدة سريان العقد.

2-أنواع عقود المقايضة

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الأسواق تتعامل عادة بأربعة أنواع من عقود المبادلات وتُعد عقود مبادلة العملات و أسعار الفائدة الأكثر شيوعاً في الأسواق النقدية والمالية الدولية وخاصة بين المؤسسات المالية، إذ نادراً ما يتعامل الأفراد بها، أما النوعان الآخران يقل التعامل بهما وهما عقود مبادلة السلع وعقود مبادلة حقوق الملكية، وسنركز على أهم نوعين منها:³

1-2. مبادلة أسعار الفائدة:

هي مبادلة أسعار فائدة محددة من طرف آخر يلتزم بدفع مبادلة أسعار فائدة بمستويات مختلفة، وهذا يعني إمكانية مبادلة أسعار فائدة ثابتة- بفائدة والهدف الرئيسي من استخدام عقود مقايضة أسعار الفائدة هو تخفيض تكلفة التمويل وذلك عن طريق توقع السيناريوهات المحتملة لمسار أسعار الفائدة السوقية.

2-2. عقود مبادلة العملات:

تتضمن عملية مبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحداها وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة(السعر الآجل) الذي يتم تحديده

¹منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، المرجع السابق، ص9.

²محمد مطر، فايز إيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، المرجع السابق، ص285.

³المرجع نفسه، ص 291.

وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على الإيداع و الإقراض لكل من العملتين ،حيث يمكن احتساب ذلك بالصيغة الآتية:¹

أما:

$$\text{السعر الآجل/شراء أو بيع} = \text{السعر الفوري} + \text{الهامش التبادلي}$$

- يمكن توضيح فكرتها من خلال أن كثيرا من المنشآت تقوم باقتراض عملة ما مع أنها قد تكون في حاجة إلى عملة غيرها مثل هذه المنشآت تتوجه إلى أحد المشتغلين بالمتاجرة في المبادلات (الوسيط) و الذي يوفق بين تلك المنشأة و المنشأة الأخرى الذي يقوم بإعداد الترتيبات اللازمة لتبادل المنشأتين للتدفقات النقدية.

لكن ليس من الضروري أن تتوافق دائما احتياجات منشأة ما مع احتياجات منشأة أخرى وفي هذه الحالة فإنه يحاول التوفيق مع منشأة أخرى، وفي حالة عدمالتوفيق لهذه منشأة فقد يقبل أن يقوم بدور المنشأة الأخرى على أن تقوم بمحاولة تغطية الماطرة في سوق آخر.²

4- حالات استعمال عقود المبادلات:

لا بد من الإشارة إلى أن هذه المبادلات بأنواعها تستعمل من قبل المتعاملين في الحالات التالية:³

- توفير السيولة لعملة معينة مقابل وجود عملة ذات وفرة حيث يتم مايلي:
 - يتم شراء العملة التي توجد لديه عجز بها مقابل بيع العملة ذات الوفرة،حسب السوق الآتي.
 - يتم بيع العملة ذات العجز وشراء العملة ذات الوفر في السوق الآجل، هذا العملية تتم بنفس وقت العملية الأولى.
- استثمار المبالغ التي توجد بها وفرة.
- عمل موازنة وذلك إذا لاحظ المتعامل بأن السعر الآجل أقل كلفة من فرق الفائدة بين العملة التي يشتريها والعملة التي يبيعهها في السوق الآجل.
- تماثل التدفق النقدي و الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات.

¹هاشم فوزي العبادي،جليل كاظم العارضي،المرجع السابق، ص80،

²سمير رضوان عبد الحميد حسن،المرجع السابق، ص244.

³عبد العال طارق حماد،المرجع السابق، ص54.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أنّ المشتقات المالية رغم اشتغالها على وجهين، وجه لتغطية و تقليل المخاطر ووجه لصناعة المخاطر، إلا أنها جزء لا يتجزء من الأسواق المالية.

فالمشتقات المالية من الأدوات الحديثة المبتكرة، ما جاءت إلا إجابة لما يتلاءم مع متغيرات العصر والتطور الحافل، فهي لا تتوقف عن صناعة منتجات مالية جديد وتقديم ابتكارات مالية مستحدثة تواكب تلك التطورات المتلاحقة وتفي بحاجة المؤسسات المالية لاسيما في تغطية المخاطر وتعظيم ربحيتها، من أهم الأنواع المتعامل بها في الأسواق الرسمية و غير الرسمية، هي عقود الخيار، عقود الآجلة والمستقبلية، وعقود المبادلات.

لذا فإن الهندسة المالية تعد ابتكارا ناجحا في أسواق المال، و باستراتيجيتها المرنة تتفاعل مع المتغيرات العالمية والمحلية لتلك الأسواق، حيث تستطيع المؤسسات أن تدير مخاطرها المستقبلية وحاجاتها في التمويل و زيادة أرباحها، بالإضافة إلى أن المتعاملين فيها يجدونها أكثر جاذبية من المتاجرة في الأصل ذاته، وفي ظل المنافسة المحتدمة في العالم المصرفي أصبح إلزاما على البنوك الاتجاه نحو الإبداع والابتكار من أجل أن يكون أمام بدائل جديدة ومرنة.



الفصل الثاني

تمهيد :

ظهرت البنوك التجارية تلبية لحاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن لحفظ أمواله وبدأت كمؤسسات خاصة تتقاضى فائدة على الأموال المودعة لديها ولكن باتساع نطاق الارتباطات التجارية بين الأفراد وهذه الهيئات زاد نشاط هذه المؤسسات وأصبحت عبارة عن مصارف تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني ولم يقتصر عملها على إيداع الأموال وسحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي كانت تستعملها وهذا من أجل إرساء إطار علمي شامل ومتكامل لطبيعة هذه المنشآت من حيث وظائفها وأهدافها ومن بين أهم هذه الأهداف الربحية، فضلا عن الدور التي يمكن أن تلعبه على صعيد الاقتصاد الوطني أو الدولي خصوصا في ظل التوجه المصرفي الدولي الجديد (الابتكارات الحديثة).

حيث أن البنوك التجارية إضافة إلى كونها تشكل المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطني فهي تعتبر إحدى ركائز هرم النظام المصرفي للدول الحديثة ومن هذا المنطلق كان لا بد من هذا الفصل مبرزين فيه العناصر التالية:

- المبحث الأول : أساسيات حول البنوك التجارية
- المبحث الثاني : ربحية البنوك التجارية
- المبحث الثالث : ربحية مشتقات الهندسة المالية

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

البنوك التجارية تلعب دورا هاما في تمويل التطور الاقتصادي للبلد، إلا أن نجاحها في أداء وظيفتها الأساسية يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وتمثل العولمة وآثارها التحدي الأبرز الذي يواجه البنوك والأجهزة المصرفية من ناحية الأداء، النتائج والتوجهات.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

أولاً: نشأة البنوك التجارية:

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيرافة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدرجيا لاحظ هؤلاء الصيرافة إن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات (أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات) وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل نسبة معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على الفائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل الفائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.¹

وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري، ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1517م، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م، وبنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.²

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

يصعب إيجاد تعريف شامل وذلك لتعدد تعاريف البنك التجاري، فهناك من يعرفه على أساس اللغوي والآخر حسب أنشطته.

- التعريف اللغوي :

كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني المصطبة ويقصد بها المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة التي

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000. ص 5.

² زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، 1996، ص 11.

يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري المتاجر بالنقود.¹

- تعريف البنك التجاري حسب النشاط:

1- البنك هو منشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأة الدولة والعمال لغرض إقراضها لآخرين وفق أساس معين أو استثمارها في أوراق مالية محددة.²

2- البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح.³

3- البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.⁴

4- كذلك يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.⁵

وكتعريف اجرائي البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة.

ثالثا: السمات المميزة للبنوك التجارية

أيضا تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من المنشآت الأعمال وتتعلق بـ:
الربحية، السيولة، والأمان:

1- الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات المصرف من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي، أن أرباح تلك المصارف أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى

¹ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 76 .

² شاكر القزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 25.

³ سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 110.

⁴ محمد صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 214.

⁵ عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع الإسكندرية، 2001، ص 24.

بالتالي فإن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المال فإذا ما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس في حالة انخفاض الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة المصرف ضرورة السعي إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها

- إذا كان للاعتماد على الودائع - كمصدر رئيسي لموارد المصرف المالية - بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام المصرف بدفع الفوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق؛ فإن الاعتماد على الودائع ميزة هامة فالعائد الذي يحققه المصرف على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكته ثم إذا اعتمد المصرف على أموال الملكية في الاستثمارات فسوف يقلل أبوابه من اليوم الأول.¹

2- السيولة:

إن مفهوم السيولة بالنسبة للبنك، يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته الحالة الأجل، وذلك من خلال أرصده النقدية السائلة المحتفظ بها في صندوقه، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله خسارة، ومن ثم يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة هما:²

✓ السيولة الجاهزة أو الحاضرة: والتي تتكون من الأرصدة النقدية الموجودة تحت تصرف البنك، أي في خزائنه، أو في خزائن البنك المركزي، أو مودعة لدى البنوك الأخرى فيشكل حسابات جارية.

✓ السيولة شبه النقدية أو شبه السائلة: وتشمل جملة من الأصول يمكن تحويلها بسرعة وسهولة منها: الحوالات المخصومة، سندات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

ولذلك تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يقوم بسحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، إلا أن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقه وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية.³

3- الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمار فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة إفلاس البنك.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، 1996، ص10، 11.

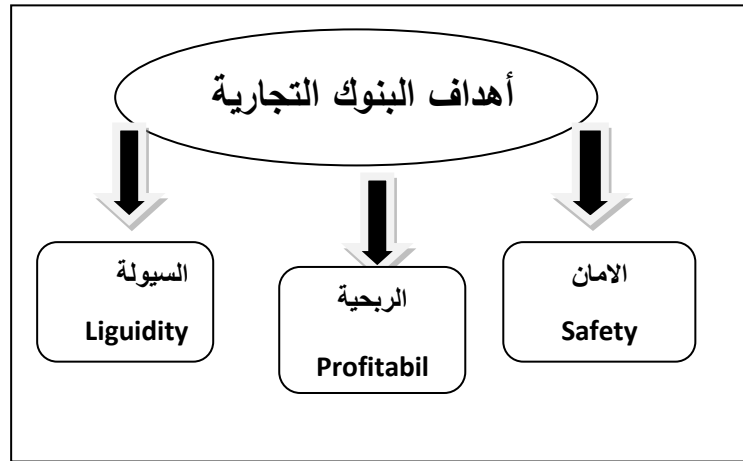
² عبد الحق بو عتروس، المرجع السابق، ص13.

³ حسن الحسني الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر الأردن، 2006، ص94.

- وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري، حيث يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في لأرباح، أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما ذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه. وأخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس المال الصغير، لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.¹

أي تسعى البنوك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية على درجة كبيرة من لأهمية ، كما يوضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية:



المصدر: طه طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، مصر: دار الجامعة الجديدة

2007، ص152.

المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري

أولاً: تعريف ميزانية البنك التجاري

ميزانية البنك التجاري هي سجل كامل لجميع العمليات التي يباشرها البنك أي أنها بيان يوضع أصول وخصوم البنك لفترة زمنية عادة تقدر بسنة، ويختلف تكوين الأصول وخصوم من بنك لآخر حسب سياسته ونشاطاته واعتبارات توفير الربح والسيولة التي يتوخاها البنك.²

ثانياً: مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية بنوك تجارية من:

1- مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن تمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية، وذلك على النحو التالي:

¹ منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص12.

² سمير رضوان عبد الحميد حسن، المرجع السابق، ص49.

1-1. الموارد الذاتية (الداخلية): وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:¹

- **رأس المال المدفوع:** وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس المال البنك وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
- **الاحتياطيات:** وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال وتميز نوعين من الاحتياطيات وهما:
 - الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى.
 - الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي، فلا عن ذلك هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في الميزانية البنك أو في سجلاته ، كونه احتياطي سري، ونلمس هذا النوع من الاحتياطي على شكل تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير، أو على شكل تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.
- **الأرباح غير موزعة:** عادة ما يترتب عن النشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رؤوس المال البنك.

تجدر الإشارة بأن دور رأس المال والاحتياطيات هو ضمان حقوق المودعين والدائنين على سواء.

1-2. الموارد الخارجية: وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من الخارج البنك التجاري وتشمل أساسا:²

- **الودائع:** وهي من أهم موارد البنك التجارية، وهي على عدة أنواع:

-الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):

تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، وكما يدل عليه اسمها فهذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا ، دون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام صاحبها أثناء السحب ولا يمكن لصاحب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفوائد.

-الودائع الادخارية:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منه فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية هي كذلك ليست ودايع ادخارية للأموال وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع.

¹ عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص8.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة الجامعية.. الجزائر،

- الودائع الثابتة (الأجل):

هي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول أجل الاستحقاق المتفق عليه ويمكن تجديد الوديعة تلقائياً بمجرد استحقاقها لمدة سارية للمدة السابقة بناء على طلب كتابي من العميل، وإلا تُحوّل الوديعة وفوائدها (الرصيد) إلى حساب جاري تحت الطلب، وتحتسب الفوائد عنها وفقاً لتاريخ الاستحقاق حيث تختلف أسعارها بحسب طول مدة الإيداع، فتزداد ارتفاعاً كلما زادت هذه المدة، والبنوك تدفع عنها الفوائد المرتفعة بقصد تحقيق نوع من الاستقرار والضمان لما تقرضه منها دون خشية تقدم أصحابها لطلبها، وفي نفس الوقت تحقق للعملاء نوعاً من الاستثمار المضمون، لذلك يقبل عليها الأفراد الذين لا تعوزهم الحاجة لأموالهم في الوقت القريب، والصناديق الادخارية لموظفي بعض الجهات، وأيضاً الشركات إذا توفرت لديها بعض الأموال التي تزيد عن حاجتها في التوظيف الحالي وتنتظر توظيفها في عملياتها المستقبلية، إذ أنها تحقق عليها إضافات مضمونة تتمثل في قيمة الفوائد المحصلة على المبالغ المودعة.

- الودائع بإخطار سابق:

هذه الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع فيها موعداً لسحبها أو استحقاقها، وله أن يضيف إليها أي مبالغ وقتما شاء، إلا أن العميل يلتزم بضرورة إخطار البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده معينة، معينا المبلغ المطلوب سحبه وتاريخه وعند حلول التاريخ يحول المبلغ المخطر بسحبه إلى حساب تحت الطلب هذا النوع من الودائع يتيح للبنك حرية نسبة في توظيفها إذا ما قورنت بالودائع تحت الطلب لكنها لاتصل لحرية البنك في توظيف الودائع الثابتة المقترنة بأجل محدد.¹

• القروض: من أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة

منها:²

- البنك المركزي

- المؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

فقد يحتاج البنك التجاري في الظروف معينة إلى سيولة مما يضطره إلى اللجوء للاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب.

2- استخدامات أموال البنك التجاري:

يمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري إلى ثلاث مجموعات رئيسية:³

• المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

¹ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23، 24.

² عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، المرجع السابق، ص 9.

³ الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 75.

-النقدية الجاهزة لدى البنك : وهي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.

-الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي:وهي عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي ، وهو يعتبر من أدوات الرقابة على البنوك من قبل السلطات النقدية.

• **المجموعة الثانية** : وتكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدرّ ربحا

وهي تشمل ما يلي:

-أصول شديدة السيولة:وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتتمثل أساسا في:

✓ حسابات لدى البنوك الأخرى، ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.

✓ أصول تحت التحصيل: هي تلك الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة

جدا.

-الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة: سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة، وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل وذات سيولة عالية كونها مضمونة.

-الأوراق التجارية المضمومة: هي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه، مقابل عمولة عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

-القروض والسلف:وهي التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة،والتي تكون قصيرة الأجل غالبا.

• **المجموعة الثالثة**: والتي تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول

السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

- القروض متوسطة وطويلة الأجل.

- الأوراق المالية طويلة الأجل.

- الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

وفي الأخير من خلال موارد البنك التجاري واستخداماته يمكن تصور ميزانية بنك تجاري ما في نهاية السنة المالية كالتالي:

الجدول (01): نموذج لميزانية بنك تجاري

الأصول	الخصوم
- أرصدة نقدية حاضرة	- رأس المال والاحتياطيات
- نقدية في الخزنة	• رأس المال
- أرصدة لدى البنك المركزي	• الاحتياطيات
• ذهب و عملات أجنبية	- حسابات البنوك والمراسلين
- شيكات وحوالات تحت التحصيل	- قروض من البنوك والبنك المركزي
- أوراق مخصومة	- شيكات وحوالات مستحقة الدفع
• أدون خزنة	- ودائع
• أوراق تجارية	• ودائع لأجل
- حسابات البنوك والمراسلين	• ودائع توفير
- أوراق مالية واستثمارات	• حسابات جارية
• سندات حكومية	- خصوم أخرى.
• أوراق مالية أخرى	
- قروض وسلفيات	
• قروض بضمان	
• قروض بدون ضمن	
- مباني	

المصدر: مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية لبنان، 1993، ص 195.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف منها نقدية ومنها غير نقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة كالتالي:

أولاً- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

يمكن تعداد الأعمال التقليدية التي أخذت تمارسها البنوك التجارية بما يلي:¹

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار وبإشعار).

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستنديين.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، الشيكات السياحية، الحوالات الداخلية والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

يمكن تعداد الأعمال الحديثة التي أخذت تمارسها البنوك التجارية بما يلي:²

- التوسع في منح القروض الاستهلاكية والتوسع في العمليات خارج الميزانية.
- خدمات الصراف الآلي نتيجة التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.
- التحولات الالكترونية لأموال.
- إصدار بطاقات الائتمان المصرفية.
- تنشيط الاقراض بضمان الأوراق المالية.
- المساهمة المباشرة في الشركات الجديدة بمختلف أنواعها والإسهام في إدارتها وتوجيه أنشطتها، وإعادة طرح أسهمها بعد تحقيق إنجازها، والتركيز على هذا الدور سواء تمثل بالاستثمار أو الشراكة أو التأسيس أو الترويج.
- القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين.
- إدارة محافظ الأوراق المالية لكبار المستثمرين.
- المساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية.

¹ خالد أمين عبدالله، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، اتحاد المصارف العربية ، بيروت، 1997، ص9.

² لايقة كاسر، رولا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري. شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، سوريا، 2007، ص-ص 24- 25.

- القيام بضمان وتغطية وإدارة الاكتتاب والترويج لأوراق المالية.
- المساهمة في تحويل العلاقة بين المتعاملين في الأسواق المالية إلى أدوات مالية قابلة للتداول.
- غزو أسواق الخدمات المصرفية خارج البلد الأم سواء بالاستثمار المباشر أو غير المباشر.
- الدخول في صناعة التأمين على اختلاف أنشطتها.
- تقديم الخدمات الشخصية لأفراد.
- تقديم خدمات السياحة والسفر.
- تقديم خدمات الجدوى الاقتصادية.
- القدرة على القيام بأعمال تبادل التمويل التي تنطلق من قدرة هذا النظام على استخدام فتح أوراق الاعتماد لدى فروع نفس المؤسسة.
- المساهمة في تقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية المختلفة سواء تعلق الأمر بتمويل جاري أو استثماري.
- القيام بشراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيلها وتسويقها.
- القيام بأعمال الخدمات الحديثة من خدمات تقييم الشركات وإعادة هيكلة الديون والملكية وخدمات زيادة رأس المال، وخدمات ضم الشركات ودمجها، وخدمات ترتيب القروض واختيار الأسواق وتوفير المعلومات حولها.
- إتاحة التعامل البنكي من المنزل أو عن طريق الهاتف أو الكمبيوتر الشخصي.
- استعمال الحافظات الكترونية بدلا من النقود.
- توفير إمكانية الاشتراك مع المحلات والمخازن الكبرى، لإقامة خدمات مصرفية على مستوى هذه المحلات والمخازن بالاستعمال بطاقات معينة أو خدمات هاتفية.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية، وتمويل البنية التحتية والمشاريع الكبرى في القطاع العام.
- المساهمة في تمويل الإسكان الشخصي وخدمات الادخار للمناسبات.
- تمويل العمليات الاستثمارية الداخلية في المناطق الحديثة.
- تقديم خدمات بطاقات الائتمان.
- تقديم خدمات دفع رواتب المؤسسات.
- تقديم تمويلا لمنظم للصادرات الزراعية والصناعية المختلفة.
- القيام بتنفيذ التجارة الالكترونية.
- القيام بإنشاء بنوك أو فروع أو مؤسسات مالية أو شركات.

وكلما انتظم الجهاز المصرفي وقام بأداء وظيفته بشكل صحيح كلما انتظمت الحياة الاقتصادية فالنشاط البنكي مرآة ينعكس عليها نشاط جميع الفعاليات التجارية، الصناعية والزراعية وبالتالي أي خلل أو اضطراب في الحياة الاقتصادية والصناعية تؤثر مباشرة على أعمال بنوك التجارية.¹

¹ لايقية كاسر، المرجع السابق، ص 26.

المبحث الثاني: ربحية البنوك التجارية

تعد الربحية هدفاً للبنوك التجارية ومقياساً للحكم على كفاءتها في مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، لذلك تسعى إدارة البنك إلى أن يكون الربح المحقق كافياً لتحقيق عائد معقول للمستثمرين لتشجيعهم على إبقاء استثماراتهم بالبنك.

المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك التجارية

تعرف ربحية البنوك التجارية على أنها "المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك باحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل".¹

يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للبنوك التجارية ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية".²

تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما، قرار الاستثمار وقرار التمويل وفيما يلي تعريف بكل من هذين القرارين:³

1- قرار الاستثمار:

قرار الاستثمار هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي أي تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

2- قرار التمويل :

قرار التمويل هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأمور اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ديون وحقوق مالكيين) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت الكلفة، ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض.

¹ عبد العال طارق حماد، حوكمة الشركات : المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحكومة في المصارف، دار الجامعية، مصر، 2005، ص 477.

² مفلح عقل، مقممة في إدارة المالية، منشورات جامعة قطر، 2001، ص 45.

³ العلق بشير عباس، إدارة المصارف : مدخل وظيفي، الأردن، 2001، ص 117.

المطلب الثاني: مؤشرات ربحية البنكية

أولاً: مفهوم مؤشرات ربحية (نسب)

مؤشرات الربحية هي نسب تقيس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات الموجودة، وحق الملكية، وإذا لم تحصل المنشأة على ربح الكافي، فإن بقاءها الطويل الأجل سيكون مهدداً.

ثانياً: أهم المؤشرات الربحية

عادة ما تقاس قدرة البنك على تحقيق الأرباح بمجموعة من النسب يطلق عليها وفيما يلي أهم تلك النسب هي:¹

1- معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\bullet \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

غير أن التساؤل يثار إذا ما تضمنت حقوق الملكية أرباحاً محتجزة عن العام الذي يحسب عنه ذلك المعدل، فالأرباح المحتجزة ما هي إلا جزء من الأرباح المتولدة على مدار العام وبالتالي فإن أرباح الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية يفترض أن تلك الأرباح قد تم تحقيقها في بداية العام وتم توظيفها في عمليات البنك منذ ذلك الحين، وهذا لم يحدث. كذلك فإن أخذ الأرباح المحتجزة في الحسبان وتجاهل الأرباح الموزعة عند حساب المعدل ويعتبر تصرفاً غير صحيحاً، فالأرباح توزع في نهاية العام، ومعنى هذا أن البنك كانت لديه الفرصة لاستثمار كافة الأرباح المتولدة بما فيها الأرباح الموزعة.

واقترح سنة 1981 استبعاد الأرباح المحتجزة كلية من مقام المعادلة على أن يحل محلها متوسط الأرباح المتولدة خلال العام، ولقد أستخدم المتوسط على أساس أن الأرباح لم تتولد في لحظة معينة طوال السنة بل على مدار السنة، ويحتسب متوسط الأرباح المتولد خلال العام على النحو التالي:

$$\bullet \text{ متوسط الأرباح المتولدة على مدار العام} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{2}$$

- أي أن متوسط الأرباح المتولدة ما هي إلا صافي بعد الضريبة كما تظهره قائمة الدخل مقسوماً على 2

وبناء عليه يمكن إعادة صياغة معدل العائد على حقوق الملكية على الوجه التالي:

$$\bullet \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الملكية الضريبة}}{\text{الملكوية الحقوق - الأرباح المحتجزة} + \frac{1}{2} \text{ الأرباح المتولدة عن السنة}}$$

¹ منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 434، 433.

2- معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل.

$$\bullet \text{ معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع بأنواعها الثلاثة}}$$

- وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع، إذ أن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح الذي يظهر في بسط المعادلة .

3- معدل العائد على الموارد المتاحة :

تقيس هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة التي تتمثل في الخصوم وحقوق الملكية:¹

$$\bullet \text{ معدل العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الخصوم + حقوق الملكية}}$$

- وتتمثل الخصوم أساسا في الودائع والأموال المقترضة التي يحصل عليها البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية ، ومن الواضح أن المعدل المذكور لا يخرج عن كونه معدل العائد على الأصول ، على أساس أن مجموع الخصوم ورأس المال أي مقام المعدل لا بد وأن يساوي مجموع الأصول، ويسود الاعتقاد بان المعدل المذكور يعد مقياسا لربحية الاستثمارات التي تتكون أساسا من القروض والأوراق المالية ، غير أن المؤلف لا يعتقد في ذلك ، ففي دراسة قام بها على هذا المعدل اتضح انه لا يعد مقياسا مقبولا لربحية الاستثمارات، كما انه لا يخدم أي غرض آخر .

- فمقام المعدل يتمثل في الأموال المتاحة للاستثمار بصرف النظر عن مصدرها أي سواء كانت أموال الملاك أم أموال المودعين أو المقترضة، أما بسط المعدل فيتضمن فقط أرباح الملاك دون غيرهم من الأطراف الذين زدوا البنك بالأموال، وهذا يعني عدم توافر شرط التناسق بين مكونات المعدل المذكور وهو شرط أساسي لسلامة النسب المالية وينبغي دائما مراعاته ، فعند قياس معدل دوران المخزون مثلا يتم قسمة تكلفة البضاعة المباعة وليس قيمة المبيعات -أعلى قيمة المخزون، حتى يكون تسعير المنتجات التي يتضمنها البسط والمقام على أساس التكلفة.²

¹ منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 435.

² المرجع نفسه، ص 436.

6- نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة:

وهي تتمثل في باقي طرح إجمالي الفوائد المستحقة على البنك من إجمالي العوائد المتولدة من الاستثمارات، ويمكن بالطبع وضع هذه المتغيرات في شكل نسبة وذلك على النحو التالي:¹

$$\bullet \text{ نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{العوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها لمتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي ينفوت تأثيرها على الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية أو داخلية للبنوك التجارية.

أولاً-العوامل الخارجية:

1-الظروف الاقتصادية والسياسية:

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، فلقد مرت الجزائر بالعديد من الظروف السياسية والاقتصادية والتي تأثرت بها البنوك التجارية من أهمها فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض²، وهو نص تشريعي" يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات"³، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، كما ساعد قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية.⁴

2-السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها والتزاماتها ، وبالتالي تكون ذو تأثير على ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسية، سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو نوعية أو الرقابة المباشرة ، يستخدمها البنك المركزي بهدف أحكام سيطرته على الائتمان البنكي وبالتالي أحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول لأهداف النهائية المتوخاة وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها

¹ منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص438.

² قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 14/04/1990.

³ الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص196.

⁴ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية،

الجزائر، 2003، ص186.

إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض ، وتشجيع الاستثمار، وأحياناً وبهدف ضبط الائتمان البنكي ، كانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية ، مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة.¹

3- أسعار الفائدة:

حيث تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على الاستثمارات البنوك.

4- المنافسة:

للمنافسة آثار إيجابية كما لها آثار سلبية على الاقتصاد بشكل عام والقطاع البنكي بشكل خاص:²

• الآثار الإيجابية: من بين هذه الآثار نذكر منها ما يلي:

- انخفاض أسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة كفاءة تقديمها.
- ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة.

• الآثار السلبية نذكر منها ما يلي:

- زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للبنوك ، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب الودعين ومصاريف الترويج.
- انخفاض الإيرادات الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات.

5- أرباح أو خسائر أوراق المالية:

تقوم البنوك بدور هام في إصدار الأوراق المالية وهي الأسهم والسندات، وقد يكون البنك بحسب الأحوال وكيلاً عن الشركة المصدرة أو وكيلاً عن عملية، ويقوم البنك كذلك بالوساطة في عمليات بيع لأوراق المالية أو شرائها، فإذا أراد العميل بيع ما لديه من أوراق مالية أو شراء هذه الأوراق فإنه يكلف البنك بذلك، والبنك ينقل طلبه للبيع أو الشراء إلى سوق الأوراق المالية حيث يتم البيع أو الشراء بمعرفة السماسرة.³

¹ حسن أبو زعيتر، باسل جبر، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، شهادة ماجستير، محاسبة وتمويل، فلسطين 2006. ص95،

² ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية ، مصر، 1999، ص 167.

³ كمال طه، مصطفى، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2005، ص119.

من خلال ما سبق نلاحظ تأثير الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في التأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

ثانيا-العوامل الداخلية :

1- الإدارة الاستراتيجية في البنك التجاري :

الإدارة الاستراتيجية هي محاولة لخلق درجة عالية من التكامل بين مختلف الأنشطة والفعاليات الإدارية والتشغيلية على مستوى منظمة الأعمال، وعليه فإنها تحقق الرؤيا الشمولية لكل المجالات الوظيفية فضلا عن الدراسة العلاقة بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها، حيث تهتم الإدارة الاستراتيجية بشكل جوهري في تحليل المشكلات والفرص التي تواجه الإدارة العليا وتحليل نقاط القوة والضعف الناجمة عن المجالات الرئيسية لإدارة، كما تهتم باتخاذ القرارات الاستراتيجية وهي قرارات مصيرية وجوهريه تحدد مستقبل وجود المنظمة.¹

وتؤثر الإدارة الاستراتيجية على ربحية البنوك التجارية من خلال قدرة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة ، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، كذلك من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة

2- حجم البنك التجاري:

يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية فكل حجم البنك (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون أكبر من البنوك الصغيرة الأمر الذي يزيد من المعدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.²

3- عمر البنك التجاري:

إن زيادة عمر البنك تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك الجديدة، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة البنكية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية، هذا بالإضافة إلى أن البنوك تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.³

¹ حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص47.

² حسن أبو زعيتر، باسل جبر، المرجع السابق، ص98.

³ المرجع نفسه، ص101.

4- أرباح (خسائر) القروض:

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية، نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الأخرى، وكما أشرنا يمثل الربح الهدف الأساسي إذ لم يكن الهدف الوحيد من الاستثمار فيها، ومنه تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان وتحاول البنوك المراقبة على تلك العمليات لأنها ممكن أن تكون سببا في خسائر تلك البنوك من خلال عدم قدرة المقترض سداد القروض.¹

5- السيولة :

كما سبق ذكرنا في البحث الأول أنّ السيولة تعتبر من أهداف وسمات البنك التجاري لذا يجب على البنك أن يحتفظ بنسبة من سيولة لا نقل عن الحد الأدنى من التزاماته السائلة وذلك لتجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول إن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

ولكن يجب على البنك التوازن بين تعارض هدي السيولة وربحية البنك وذلك من خلال:

احتفاظ البنك بقدر ملائم من الأصول النقدية وشبه النقدية، على أن يسعى بعد ذلك إلى توجيه الموارد المالية المتبقية إلى استثمارات تحقق له هدف الربحية، ويعاب على هذا المدخل تجاهله للتعارض المحتمل بين هدف الربحية وكل من هدف تجنب الإفلاس.²

6- هيكل الودائع:

باعتبار أن البنوك التجارية تتركز على جذب ودائع تحت الطلب وودائع بإخطار سابق وودائع لأجل وادخارية، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة وأكبر في استثمارات طويلة ومصدر مهم وأساسيا من مصادر الأموال وتؤثر الودائع على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال وباعتبارها العامل لتحقيق الربحية أكبر، وهناك عوامل أخرى مؤثرة على ربحية البنوك وهي:³

- عدد الموظفين فروع تلك البنوك

- عدد السكان ومعدلات نموهم وحركة السكان والهجرة والتوزيع الجغرافي ودرجة التعليم والثقافة وتقسيمهم

وفقا للجنس وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص210.

² منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص300.

³ http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=3528#U2EOKNLw_hE30.04.2014-16.53-

- مصاريف الدعاية والإعلان المنفقة سنويا من البنك على نشاطاتها حيث يتوقع أن مصاريف الدعاية والإعلان تؤدي إلى زيادة المعرفة بنشاطات البنك وإقبال العملاء عليه مما يؤثر على ربحيته إيجابا.

المبحث الثالث: ربحية الهندسة المالية

يزداد استخدام المشتقات المالية في العقود الآخريين من قبل المؤسسات المالية والشركات الكبرى والمستثمرين وبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أكبر اقتصاد في العالم، وذلك لما تدرّ عليها من أرباح ضخمة.

المطلب الأول: ربحية عقود الخيارات

توفر أسواق الخيارات القائمة على مختلف الأصول المالية والسلعية فرصة للمتعاملين على اختلاف قدراتهم وأهدافهم، توفر إمكانية دخول هذه الأسواق ومباشرة الاستراتيجيات التي تناسبهم، وتتراوح هذه الاستراتيجيات بين الاستراتيجية المبسطة القائمة على شراء المنفرد أو البيع المنفرد والتي تقوم على خيار واحد، والاستراتيجيات الأكثر تعقيداً والتي يجتمع فيها أكثر من عملية شراء أو عملية البيع أو تضم شراء وبيعاً في آن واحد.

ولتوضيح أكثر نأخذ أحد الاستراتيجيات ولتكن إستراتيجية الخيارات البسيطة التي تكون على خيار واحد أولاً- شراء خيار الشراء:

يمكن تحديد ربحية شراء خيارات من وجهة نظر المشتري كالتالي:¹

يحقق مشتري الخيار عائداً إذا ارتفع سعر السهم بتاريخ التنفيذ بحيث أصبح أعلى من سعر التنفيذ لأن في ذلك مصلحة للمشتري في تنفيذ العقد.

ويكون الربح = سعر السهم بتاريخ التنفيذ - سعر التنفيذ

أما صافي الربحية المشتري في خيار الشراء فتكون كما يلي:

صافي الربحية = سعر السهم بتاريخ التنفيذ - سعر التنفيذ - العلاوة

وتكون خسارة إذا كانت سعر السهم بتاريخ التنفيذ \geq سعر التنفيذ والخسارة هي قيمة العلاوة

- ولتقديم توضيح لكيفية حساب ربحية / خسارة مشتري خيار الشراء نتبع المثال التالي:²

[وقع مستثمر عقد خيار الشراء على السهم إحدى الشركات بسعر تنفيذ 50 دولار للسهم الواحد، فإذا كانت العلاوة المدفوعة يساوي 10 دولارات للسهم، أحسب ربحية المستثمر عند الأسعار السوقية في تاريخ

التنفيذ التالي: (20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90)]

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، الأردن، الشارقة، 2012، ص 172

² المرجع نفسه، ص 174.

الجدول رقم (02): كيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار الشراء

سعر السهم بتاريخ التنفيذ	سعر التنفيذ	الربح	العلاوة	صافي الربح (الخسارة) للسهم الواحد
20	50	0	10	(10)
30	50	0	10	(10)
40	50	0	10	(10)
50	50	0	10	(10)
60	50	10	10	0
70	50	20	10	10
80	50	30	10	20
90	50	40	10	30
100	50	50	10	40

المصدر: مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، إثراء للنشر والتوزيع ،

مكتبة الجامعة، الأردن ، الشارقة، 2012، ص174

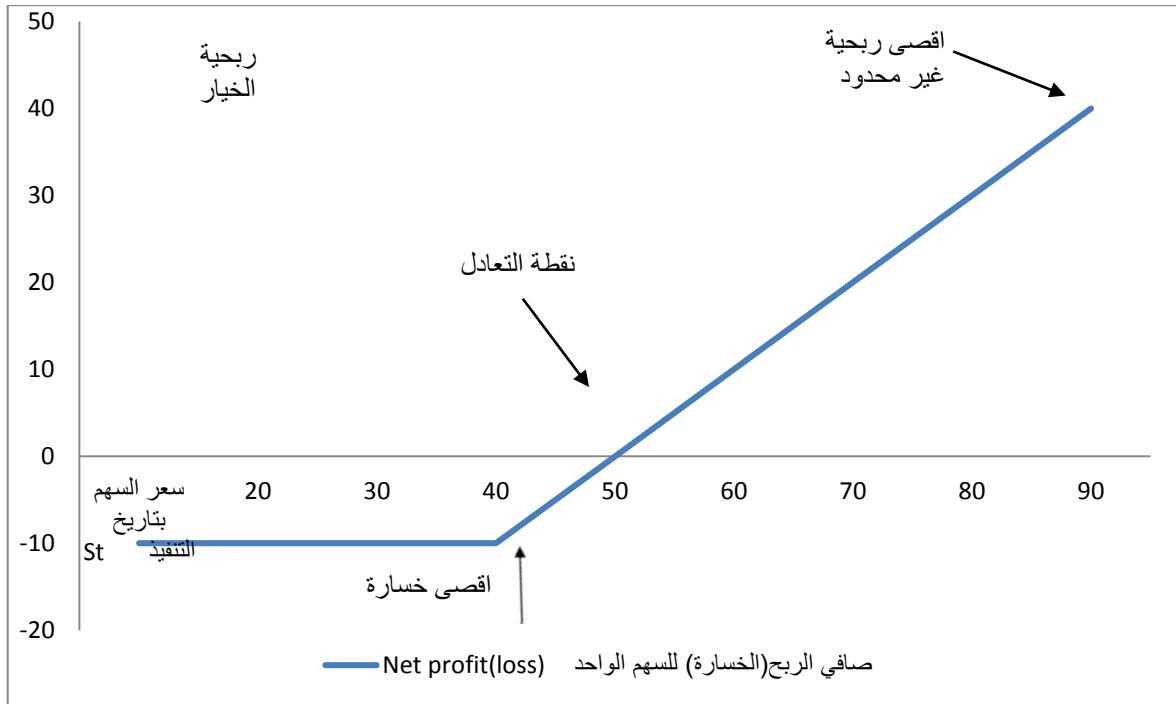
• خيار الواحد يمثل 100 سهما

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، كانت الرغبة معدومة عند أسعار السهم 20 إلى 50 دولارا اقل أو تساوي 50 دولارا، ويتحمل المستثمر عندها خسارة مقدارها 10 دولارات مقدار العلاوة للسهم الواحد، أي مبلغ 1000 دولار للخيار الواحد ويحقق ربحية مساوية للفرق بين سعر السهم بتاريخ التنفيذ وسعر التنفيذ لجميع الأسعار التي تزيد عن 50 دولارا وتتزايد هذه الربحية بشكل مضطرد كلما ارتفع سعر السهم عن سعر التنفيذ، أما نقطة التعادل فهي تعادل سعر التنفيذ زائد قيمة العلاوة.¹

ويمكن تمثيل المثال السابق بيانيا بحيث يقيس ربحية الخيار وسعر السهم بتاريخ التنفيذ كما هو مبين:

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص175.

الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لـ(صافي ربحية / خسارة) السهم، حالة شراء خيار الشراء



المصدر: مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل، ادارة المشتقات المالية، اثناء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة، 2012، ص177.

- وفي حالة بيع أو تحرير خيار الشراء تكون عكس خسارة المشتري والعكس صحيح فالبائع يحقق ربحاً مساوياً لقيمة العلاوة عند الأسعار للسهم بتاريخ التنفيذ بين (20-50) دولاراً أي أقل أو يساوي 50 دولاراً، ويتحمل خسارة متزايدة عند الأسعار التي تزيد عن 50 دولاراً للسهم وهذه الخسائر غير محدودة.
ثانياً- شراء خيار البيع:

يحقق مشتري خيار البيع ربحاً إذا انخفض سعر السهم بتاريخ التنفيذ بحيث أصبح أقل من سعر التنفيذ بحيث يمكن للمستثمر في هذه الحالة أن يبيع السهم بالسعر الأعلى وهو سعر التنفيذ، أما إذا كان سعر السهم بتاريخ التنفيذ مساوياً أو أكبر من سعر التنفيذ، فلا مصلحة للمستثمر في هذه الحالة في تنفيذ خيار وتكون قيمة الخيار أية قيمة، ويكون حساب ربحية وخسارة خيار البيع كالتالي:¹

$$\text{ربح} = \text{سعر السهم السوقي} - \text{سعر التنفيذ}$$

$$\text{ربحية} = \text{سعر التنفيذ} - \text{سعر السهم} \text{ (بتاريخ التنفيذ إما خسارة تكون بمقدار العلاوة)}$$

$$\text{نقطة التعادل} = \text{سعر التنفيذ} - \text{العلاوة}$$

- ولتقديم توضيح لكيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار البيع نتبع المثال التالي:²

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص 175.

² مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص 176، 177.

[في حالة شراء مستثمر خيار بيع بسعر تنفيذ 50 دولارا للسهم، وعلاوة مقدارها 10 دولارات إذا كانت الأسعار للسهم عند التنفيذ مايلي: (20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90)].

الجدول رقم (03): كيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار البيع

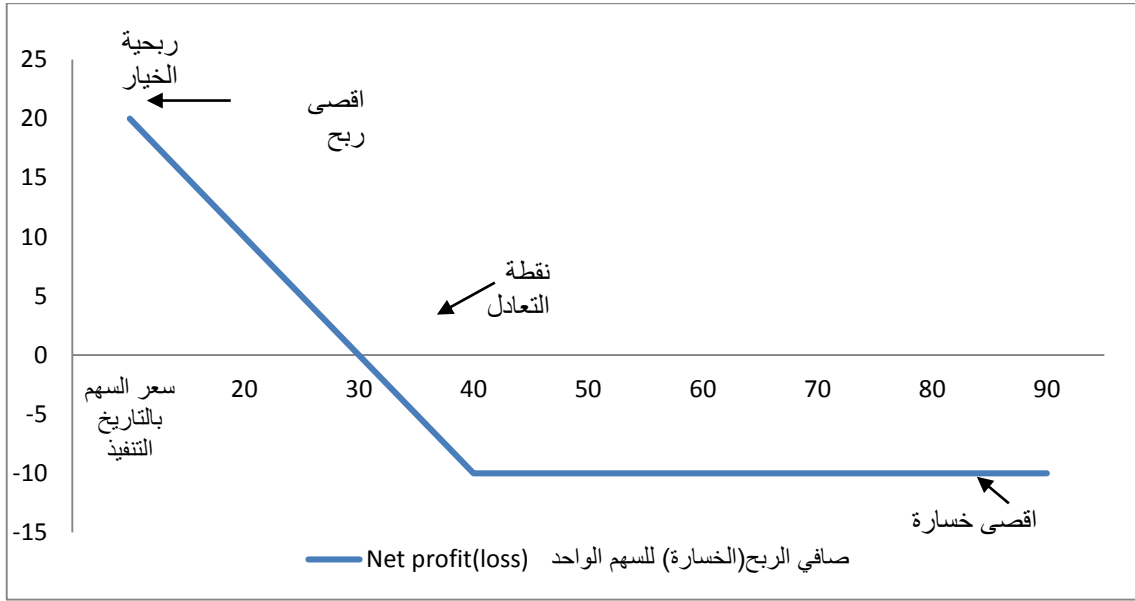
سعر السهم بالتاريخ التنفيذ	سعر التنفيذ	الربح	العلاوة	صافي الربح(الخسارة) للسهم الواحد
20	50	30	10	20
30	50	20	10	10
40	50	10	10	0
50	50	0	10	(10)
60	50	0	10	(10)
70	50	0	10	(10)
80	50	0	10	(10)
90	50	0	10	(10)
100	50	0	10	(10)

المصدر: مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، إدارة المشتقات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، الأردن، الشارقة، 2012، ص174.

• الخيار الواحد تمثل 100 سهما.

نلاحظ أن ربحية مشتري خيار البيع تتزايد كلما انخفض سعر السهم بتاريخ التنفيذ، ويكون الخيار مربحا إما عند سعر السهم بتاريخ التنفيذ 60 دولارا فما فوق فإن الخسارة ثابتة وتكون بمقدار العلاوة ويكون الخيار خاسرا، وكذلك تتحقق الخسارة إذا كان سعر السهم بتاريخ التنفيذ مساويا لسعر التنفيذ وتكون الخسارة بمقدار العلاوة ويكون الخيار متعادلا. كما موضح في الشكل التالي:

الشكل (03) رقم: مخطط توضيحي لـ (صافي ربحية / خسارة) السهم، حالة شراء خيار البيع



المصدر: مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل، ادارة المشتقات المالية، اثناء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة، 2012، ص 178.

- نشير في حالة بيع ربحية بائع خيار الشراء بأن ربحية /خسارة البائع هي عكس ربحية أو خسارة المشتري، وهذا ينطبق أيضا على بائع (محرر) خيار البيع، لذلك فإن خسارة بائع خيار البيع تتزايد كلما انخفض سعر السهم بتاريخ التنفيذ ليصبح أقل من سعر التنفيذ والعكس صحيح في حالة ارتفاع سعر السهم بتاريخ التنفيذ أو مساويته حيث يحقق بائع خيار البيع أرباحا بقيمة العلاوة عندما يكون سعر السهم خيار ربح التنفيذ أكبر أو تساوي \leq سعر التنفيذ.

المطلب الثاني: ربحية عقود المبادلات وربحية عقود الآجلة

أولاً- ربحية عقود المبادلات (المقايضات):

للمبادلات أيضا ثلاثة استراتيجيات حسب أنواع أي: "استراتيجية مبادلة أسعار الفائدة واستراتيجية مبادلة العملات استراتيجية مبادلة حقوق الملكية"، ولمعرفة ربحية العقود المبادلات نقوم بالدراسة أحد استراتيجيات ولتكن استراتيجية مبادلات العملات، والتي تستخدم بشكل رئيسي في تحويل قرض بعملة إلى قرض بعملة أخرى، وتقوم على ثلاث خطوات:¹

-بداية المبادلة (تبادل الأصول فعليا بأسعار السوق الفورية)

-دفعات الفائدة (يدفع كل طرف مدفوعات الفائدة الدورية)

-نهاية المبادلة (إعادة تبادل الأصول وفق لسعر التحويل المحدد مسبقا عند بداية التعاقد)

ولتقديم توضيح لكيفية حساب ربحية /خسارة مشتري خيار الشراء نتبع المثال التالي:²

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص 179.

² مؤيد عبد الرحمن الدوري، سعيد جمعة عقل، المرجع السابق، ص 181.

مثال: نفترض أن لدينا شركة أمريكية لديها مشاريع في فرنسا، وشركة فرنسية لديها مشاريع في أمريكا وتحتاج كل منهما لتمويل مشروعها عن طريق الاقتراض ولنفترض أن شركة الأمريكية والشركة الفرنسية تعرض عليها أسعار الفائدة الثابتة الموضحة لمدة سنتين بالدولار الأمريكي واليورو الموضحة في الجدول التالي وبفرض أن الشركتين ترغبان في اقتراض (50 مليون دولار، 40 مليون يورو).

الجدول رقم 08: مثال توضيحي لعقد مبادلات عملات بين سوقين أمريكي والفرنسي

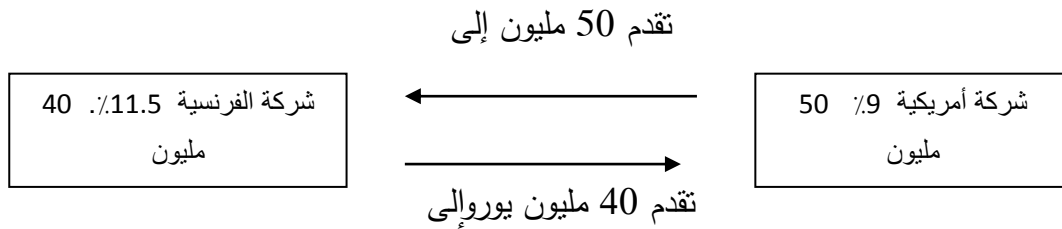
الشركة	السوق الأمريكي/\$	السوق الفرنسي/€
الشركة الأمريكية	9%	12%
الشركة الفرنسية	10.5%	11.5%

المصدر: الدوري، مؤيد عبد الرحمن، عقل، سعيد جمعة. إدارة المشتقات المالية. الأردن الشارقة،

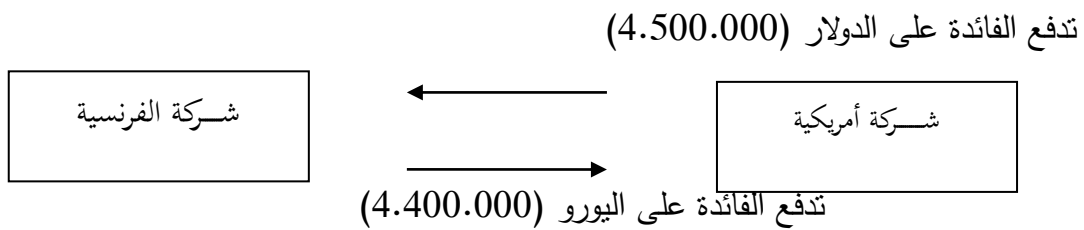
إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة، 2012 . ص 179

-في حالة رغبة الشركة الأمريكية في اقتراض يورو وأن الشركة الفرنسية ترغب في اقتراض دولارات تقوم بالمبادلة كالتالي:

1- عند إبرام المبادلة: تبادل مبالغ أصل القرض:



2- تبادل مدفوعات الفائدة سنويا لمدة سنتين:

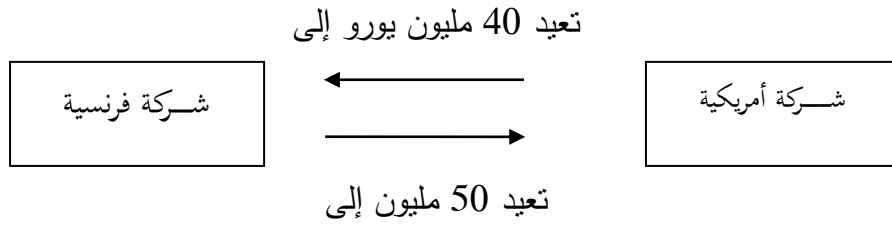


الشركة الأمريكية تدفع فوائد سنوية على 40 مليون يورو للشركة الفرنسية = 40.000.000 × 0.11 = 4.400.000 يورو

الشركة الفرنسية تدفع فوائد سنوية على 50 مليون دولار للشركة الأمريكية

= 4.500.000 = 0,09 × 50.000.000 دولارا

- في نهاية المبادلة: يتم استرجاع أصل الدين بين الطرفين¹



لكن نتساءل على ربحية العملية تلك العقود للإجابة على تساؤل نرجع إلى الفرق بين أسعار الفائدة نجد أن الشركة الفرنسية تدفع $(9-10.5)=1.5\%$ أما الشركة الأمريكية في سوق الأمريكي تدفع $(11.5-11.5)=0.5\%$ أي أسعار الفائدة بالدولار 1.5% بينما أسعار الفائدة باليورو هو 0.5% ، فإن العائد الكلي من المبادلة هو الفرق بين العملتين في السوقين.

$$\text{الربح الكلي من المبادلة} = 1.5\% + 0.5\% = 2\%$$

الربح لكل شركة من المبادلة = 1% .

ثانياً- ربحية العقود الآجلة :

افترض أن مستثمراً دخل في عقد آجل طويل في 8 مايو 1995 لشراء مليون جنيه إسترليني في 90 يوماً بسعر صرف قدره ب: 1605600

أن هذا العقد سوف يلزم المستثمر بشراء مليون جنيه إسترليني نظير 1605600 دولار، فإذا ارتفع سعر الصرف الفوري إلى 1650000 - مثلاً - في نهاية إلى 90 يوماً سوف يكسب المستثمر 44400 دولار أمريكي وهي ناتج :

$$44400 = (1650000 - 1605600)$$

وذلك لأن الجنيهات الاسترلينية يمكن أن تباع ب: 1650000 دولار فور شرائها ، وبالمثل إذا هبط سعر الصرف الفوري إلى 1.55 في نهاية إلى 90 يوماً، فإن المستثمر سوف يخسر 55600 دولار لأن العقد الآجل سوف يؤدي بالمستثمر إلى دفع مبلغ يزيد عن السعر السوقي للإسترليني بمقدار 55600 دولار أمريكي .

وبوجه عام ، يكون العائد المتولد من المركز الطويل في عقد آجل لوحدة واحدة لأصل ما هو وفق:²

$$(ST - K)$$

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، المرجع السابق. ص 188.

² عبد العال طارق حماد، المشتقات المالية: المفاهيم ، إدارة المخاطر، المحاسبة . مصر: الدار الجامعية، 2001. ص15.

حيث :

K هي سعر التسليم و S السعر الفوري للأصل عند موعد استحقاق العقد ، ويعود ذلك إلى أن حائز العقد ملزم بشراء أصل قيمة ST مقابل K وبالمثل فإن العائد المتولد للمركز القصير في عقد آجل لوحدة واحدة من أصل ما يكون:

K-ST

وهذه العوائد يمكن أن تكون سالبة أو موجبة، ويتضح في الشكل 1-1، حيث أن الدخول في عقد آجل يكون العائد المتولد من العقد هو مجموع المكسب أو الخسارة التي تعود على المستثمر من وراء العقد.¹

المطلب الثالث: ربحية عقود المستقبلية

يستخدم المستثمر العقود المستقبلية بهدف المضاربة إذا كان يتوقع أن سعر الأصل موضوع العقد المستقبلي سيرتفع مستقبلاً، أما إذا كان يتوقع انخفاض في الأسعار فإنه سوف يتجه إلى المضاربة عن طريق بيع عقود مستقبلية، إن عملية شراء العقود المستقبلية ينشأ عنها ما يطلق عليه بالمركز الطويل للمضارب ، بينما تنشأ عن بيع العقود المستقبلية ما يعرف بالمركز القصير للمضارب، هنا يقوم المستثمر بالمضاربة إما بالعملات المستقبلية أو بمؤشرات الأسهم المستقبلية أو بالأسهم الفردية المستقبلية أو بأسعار الفائدة المستقبلية ولتوضيح آلية حساب ربحية وخسائر سوف نقوم بمناقشة الاستراتيجيات كلها على حدى بإعطاء أمثلة توضيحية لكل استراتيجية:²

أولاً-المضاربة بالعملات المستقبلية:

افترض أن أحد المستثمرين يتوقع ارتفاع سعر صرف اليورو في المستقبل بعد مرور شهر من الآن وبناء على ذلك اصدر أمراً إلى سمساره لشراء عقد مستقبلي واحد علي اليورو فإذا كان سعر الصرف اليورو /دولار في السوق الفوري 1.0180 دولار، وبتاريخ التسوية ارتفع إلى 1.0234 دولار لكل يورو:

$$\text{الربح} = \text{قيمة العقد المستقبلي} (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء})$$

$$\text{الربح} = 125000(1.0180 - 1.0234)$$

$$\text{الربح} = 675 \text{ دولار}$$

أما إذا لم تتحقق التوقعات وانخفض سعر الصرف لليورو بدلاً من الارتفاع إلى ما دون 1.0180 دولاراً فإن المضارب سوف يحقق خسائر.

ويمكن تصور عكس ذلك وبيع عقداً مستقبلياً إذا توقع المضارب انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار مثلاً ويحقق المستثمر الأرباح إذا تحققت توقعاته، بينما يحقق خسائر إذا لم تتحقق توقعاته أي في حالة ارتفاع سع صرف العملة بدلاً من انخفاضها.

¹المرجع نفسه، ص16.

²مؤيد عبد الرحمن الدوري، عقل، سعيد جمعة، المرجع السابق، ص 294.

ثانيا- المضاربة بمؤشرات الأسهم المستقبلية :

افرض أن شركة التامين تتوقع ارتفاعا كبيرا في أسعار الأسهم في السوق قبل شهر كانون الأول (ديسمبر)، لذلك قررت الشركة شراء عقد مستقبلي على مؤشر p500 ويسعر 1500 لشهر ديسمبر ومضاعف المؤشر 250، فإذا كان سعر المؤشر بتاريخ التسوية 1600، ما هو ربح الشركة؟

الربح = المضاعف (سعر المؤشر عند التسوية - سعر المؤشر عند الشراء)

الربح = $250(1600-1500)$

الربح = 25000 دولار

أما إذا لم يتحقق توقعات شركة التامين وانخفض سعر المؤشر إلى اقل من 1500 نقطة فان الشركة ستتحمل الخسائر ويمكن تصور عكس ذلك وبيع عقود مستقبلية على مؤشر الأسهم نفسه إذا توقعت الشركة انخفاض في أسعار الأسهم في السوق قبل نهاية شهر ديسمبر مثلا، وبناءً على ذلك تحقق الشركة الأرباح في حالة تحققت توقعاتها، بينما تتحمل الخسائر إذا لم تتحقق توقعاتها.

ثالثا- المضاربة بالأسهم الفردية المستقبلية:

مستثمر أمريكي يتوقع أن يرتفع شركة أمازون قبل شهر مارس .لذلك اصدر أمرا لسمساره لشراء 8 عقود مستقبلية ، إذا كان سعر سهم أمازون عند الشراء 48 دولار ،وأصبح سعر السهم بتاريخ التسوية 52 دولارا احسب ربح المستثمر .

$$\text{الربح} = \text{عدد العقود} \times \text{قيمة العقد (سعر السهم بتاريخ التسوية - سعر شراء السهم)}$$

$$\text{الربح} = 8 \times 100(52-48)$$

$$\text{الربح} = 3200 \text{ دولارا}$$

أما إذا لم تتحقق توقعات المستثمر الأمريكي وانخفض سعر سهم الشركة إلى اقل من 48 دولارا فانه سيتحمل الخسائر .

ويمكن تصوره عكس ذلك وبيع ثمانية عقود مستقبلية ،إذا توقع انخفاضا في سعر السهم قبل نهاية شهر مارس مثلا ،ويحقق المستثمر الأمريكي ربحا إذا تحققت توقعاته ،بينما يتحمل خسائر إذا لم تتحقق توقعاته أي إذا ارتفع سعر السهم بدلا من انخفاضه.

رابعا- المضاربة بأسعار الفائدة المستقبلية:

يمكن لتقديم توضيح لكيفية حساب ربح المستثمر نتبع المثال التالي:¹

افرض أن مستثمرا يتوقع انخفاض أسعار القائدة في شهر سبتمبر مما يؤدي إلى ارتفاع الأوراق النقدية وبناء علي ذلك اصدر أمرا إلى سمساره لشراء عقد مستقبلي واحد لأذونات الخزينة بقيمة اسمية مليون

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، عقل، سعيد جمعة ،المرجع السابق،ص 295، 296.

دولار، بسعر 94% أي بمعدل خصم 6% وبتاريخ التسوية في شهر سبتمبر ارتفع السعر إلى 94.70% أي بسعر خصم 5.3% فما هو ربح المستثمر؟

الربح = قيمة العقد (السعر بتاريخ التسوية - السعر عند الشراء)

$$\text{الربح} = 1000000 (94\% - 94.70\%)$$

$$\text{الربح} = 1000000 (0.94 - 0.9470)$$

$$\text{الربح} = 7000 \text{ دولار}$$

أما إذا لم تتحقق توقعات المستثمر وارتفع سعر الفائدة الفترة إلى أقل من 94% لتصل مثلا إلى 93%

أي بمعدل خصم (7%) ففي هذه الحالة سيتحمل المستثمر خسائر بقيمة 10000 دولار

الخسارة = قيمة العقد (السعر بتاريخ التسوية - السعر عند الشراء)

$$\text{الخسارة} = 1000000 (0.94 - 0.93)$$

$$\text{الخسارة} = -10000 \text{ دولار}$$

- ويمكن تصور عكس ذلك وبيع عقد مستقبلي لأذونات الخزينة إذا توقع المستثمر ارتفاع أسعار الفائدة ويحقق المستثمر أرباحا إذا تحققت توقعاته ويتحمل خسائر إذا لم تتحقق توقعاته أي إذا انخفضت أسعار الفائدة خلال الفترة بدلا من ارتفاعها.¹

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، عقل، سعيد جمعة، المرجع السابق، ص 297.

خلاصة الفصل:

إن تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثروتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنك، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة البنك لكونه مؤشرا هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها وتحقيق البنك التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على تأسيس المنظمة البنكية، كما إن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في الخدمات البنكية.

وتعتمد البنوك التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال بتكلفة منخفضة ثم توظيفها في الوظائف التقليدية (منح القروض، فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع) منها وحديثة (المشتقات المالية، بطاقات الائتمانية) للبنوك لتدر عليها في أخير أكبر قدر من أرباح.



الفصل الثالث

تمهيد:

تعتبر وظيفة الهندسة المالية مفهوما نظريا يأخذ حيزا كبيرا في مجال أنشطة البنوك التجارية وبغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع، قمنا بإعداد استبيان يعكس وجهات نظر وتطلعات وواقعية الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة، والتي تم تقديمها وفق محورين أساسيين تناولنا فيهما أهمية ربحية البنوك التجارية في ظل وظيفة الهندسة المالية وموقعها بين الوظائف وسنحاول إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية للإمام بمدى تطابق الافتراض مع الواقع.

ومن منطلق أنّ وظيفة الهندسة المالية تقوم بها البنوك التجارية سيخصص هذا الفصل للدراسة الميدانية في بنك تجاري، وفق المراحل المنهجية المتبعة، وذلك من خلال التقسيم التالي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وإعداد الاستبيان
- المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية يُحتم على البنوك التجارية أن تلعب دورا أكثر ديناميكية وفاعلية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزها التنافسي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى بنا إلى التوجه صوب بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمحاولة التقرب من النشاط الواقعي لموضوعنا، لكن قبل ذلك يجدر بنا أولا تقديم البنك محل الدراسة قبل الشروع في الدراسة.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، عدل وأكمل مع بداية تسوية الاقتصاد سنة 1988 بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 12/01/1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل، ثم تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحول سجل بعقد أصلي بتاريخ 19/02/1989.

- وقد جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم بداية المشوار تكوّن البنك من 140 وكالة متنازل عنها من البنك الوطني الجزائري BNA وقد أصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و 200 وكالة موزعة على المستوى الوطني، ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

- وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:¹

✓ من 1982 إلى 1990: خلال هذه المدة، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي وفق العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعية الميكانيكية الفلاحية، وهذا ما نص عليه في إطار الاقتصاد المخطط.

✓ من 1991 إلى 1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك، ووسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

✓ 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

¹وثائق مقدمة من طرف البنك

- ✓ 2002: بدأ البنك بتعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج كزيون مقدم الخدمة، وإعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- ✓ 2004: تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية، المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- ✓ 2006: في ماي تم إدخال نظام المقاصة الإلكترونية، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)

أولاً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عديد المهام لتحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحيين هذا يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:¹
- الإمكانات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الريو الصيد والنشاطات الحرفية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، التجار الخواص.
- التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد تنفيذ المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
- القيام بالعمليات منح القروض طويلة والمتوسطة الأجل ومعالجة جميع العمليات البنكية.

ثانياً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- تتخصر أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:²
- الحفاظ على حصته السوقية والتأقلم مع هذه التغيرات.
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.
- إبقاء أكبر بنك في البلد.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- تحقيق نمو سريع تبديل جذري في هيكله هذه المرحلة الانتقالية.

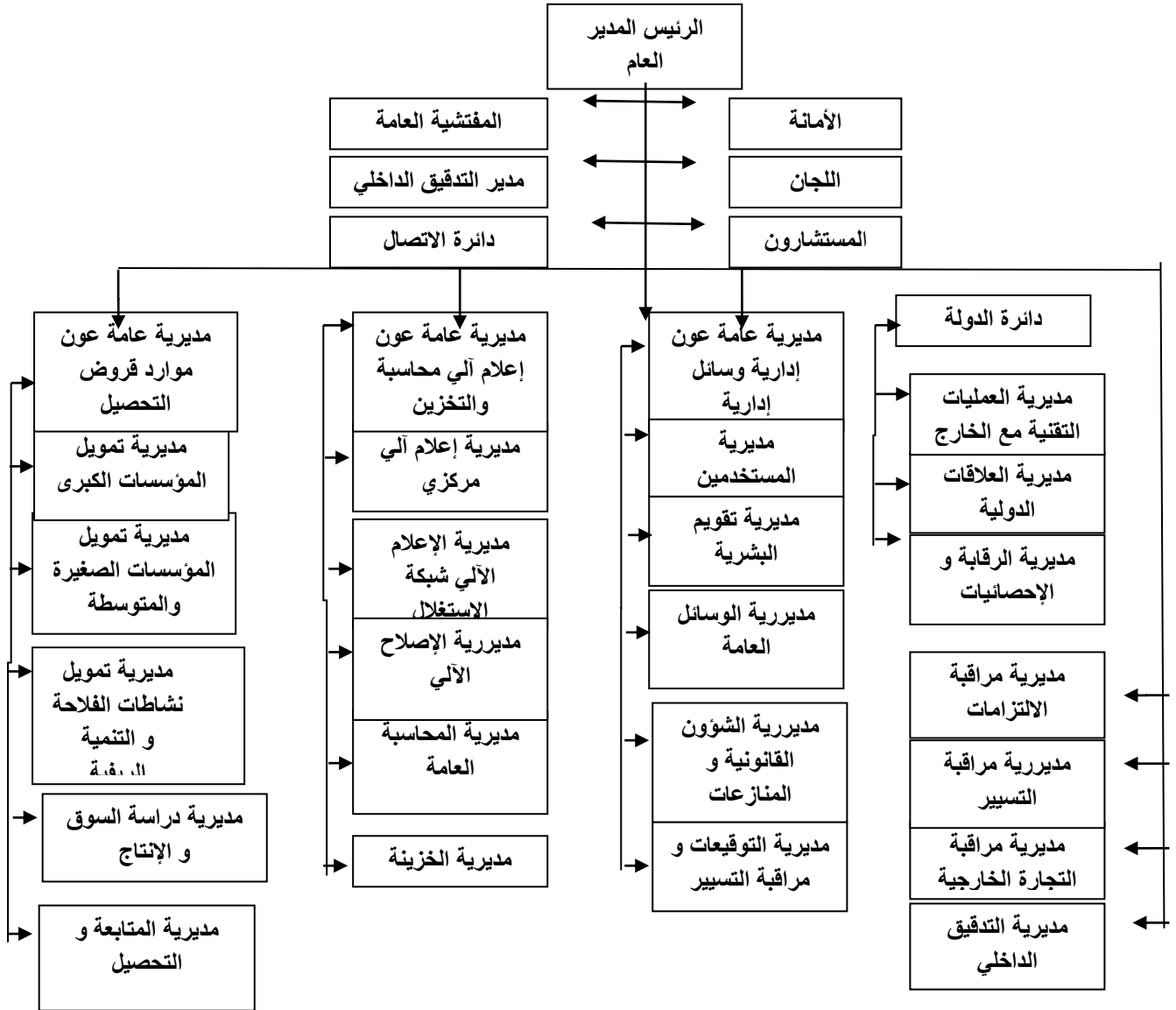
¹وثائق مقدمة من طرف البنك
²وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم ككل مؤسسة تسعى لتحقيق الأهداف حيث يسمح المخطط بتقديم صفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزائه، لإتمام دوره على أحسن وجه.

ونوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المبحث الثاني: منهجية الدراسة التطبيقية وإعداد الاستبيان.

من خلال هذا المبحث سنعرض عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملاءمتها مع الموضوع ممثلة في مجتمع الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة، بالإضافة إلى توضيح حدود الدراسة التي اعترضت السير الحسن لها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية.

تعتبر العينة من الأدوات أكثر استعمالاً في هذه مثل هذه البحوث نظراً لما تحققه من نتائج ملموسة.

أولاً-عينة الدراسة

عند اختيارنا لعينة مجتمع الدراسة وضعنا معلومات حول المؤهل العلمي والعملي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعدد سنوات الخبرة المهنية للموظفين مع الأخذ بعين الاعتبار جنس المجيب وسنه. وقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من عاملين في مستويات مختلفة متكونة من موظف بنكي، رئيس مديرية، نائب مدير البنك، مدير البنك.

وقد تعمّدنا هذا التنوع لأن الدراسة تُوجب التنوع لكون الموضوع يتعلق بوظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية، بالتالي الفهم النظري لها قبل الوصول إلى موقعها في البنوك التجارية ومدى أهميتها. وقد قمنا بتوزيع 120 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، كانت منها 68 استمارة مسترجعة، و52 استمارة مفقودة أو مهملة، أما الباقي الاستثمارات فألغيت سواء لعدم تحصيلها أصلاً من أفراد العينة بسبب التماطل وانتهاء فترة الدراسة، أو بسبب كونها فقدت أو بسبب التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات، أو عدم توفر هؤلاء الأفراد على الشروط العلمية والعملية المحددة في الاستمارة، و50 استمارة صالحة للدراسة.

بعدها حاولنا التماشي مع عدد الاستثمارات المسترجعة بغرض الوصول إلى مستوى معين من واقع الدراسة، واعتمدنا في توصيل الاستبيان إلى عينة الدراسة على التسليم المباشر، البريد الإلكتروني وبواسطة زملاء.

ثالثاً: حدود الدراسة.

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

1. **الحدود المكانية:** الغرض من هذه الدراسة هو تبيان مدى أهمية الهندسة المالية في تحسن ربحية البنوك التجارية، فانحصرت الدراسة في حدود الجغرافية بنك الفلاحة والتنمية الريفية للولاية المسيلة وشملت عدة من موظفين بنك البدر.
2. **الحدود الزمنية:** امتدت هذه الدراسة للفترة ما بين 14 أبريل 2014 إلى 25 ماي من نفس السنة.
3. **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بكل من ربحية البنوك التجارية في ظل وظيفة الهندسة المالية، ودراسة أهمية وظيفة الهندسة المالية بين وظائف الأخرى البنوك التجارية.

المطلب الثاني: إعداد الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تم تناولها في استمارة الاستبيان، طريقة تبويب الأسئلة طرق التفريغ وطرق المعالجة المنتهجة، فضلا عن الوسائل المستعملة للتحليل بعد تحصيل الاستمارات من موظفي العينة.

أولاً-إعداد الاستبيان.

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها لدى إعدادنا للاستبيان أهمها:

1. اعتمادنا على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة، بغرض دحض الالتباسات من على عبارات.
2. اعتماد توافق الترتيب والتدرج في فصول الاستبيان.
3. اعتماد طريقة الإجابة المغلقة لأسباب تتعلق بـ:
 - محاولة طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة.
 - إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (إضافة، حذف، تغيير) بعد استشارة أستاذة ذو الاختصاص، وطرح استمارات أولية لمعرفة سهولة التعامل معها.

ثانياً: هيكل الاستبيان:

تم هيكل الاستبيان وفق محورين:

-الجزء الأول اشمل على المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الوظيفة، الجنس والمؤهل العلمي سنوات الخبرة المهنية).

الجزء الثاني قُسم هذا الجزء إلى محورين تماشياً مع الموضوع تشكل في مجملها 23 سؤالاً.

➤ المحور الأول: ضم 14 سؤالاً حول دور وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية.

➤ المحور الثاني: ضم 9 أسئلة تدور حول موقع وظيفة الهندسة المالية بين الوظائف الأخرى للبنوك التجارية.

قد تم إعداد أسئلة الجزء الثاني وفق مقياس ليكارت LIKERT SCALE من 5 درجات بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول كل عنصر من عناصر الاستبيان.

وكان استعمالنا مقياس ليكارت الخماسي بغية تحديد آراء أفراد العينة في الأسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (09): يوضح تحديد أفراد العينة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(4.2-5)	(3.4-4.2)	(2.6-3.4)	(1.8-2.6)	(1-1.8)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الأولى، دار وائل

للنشر، عمان، 2006، ص115

المطلب الثالث: تفرغ البيانات

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفرغها في كل من برنامج EXEL وبرنامج الحزمة الاجتماعية الإحصائية (Sps22).

- عرض خصائص عينة الدراسة:

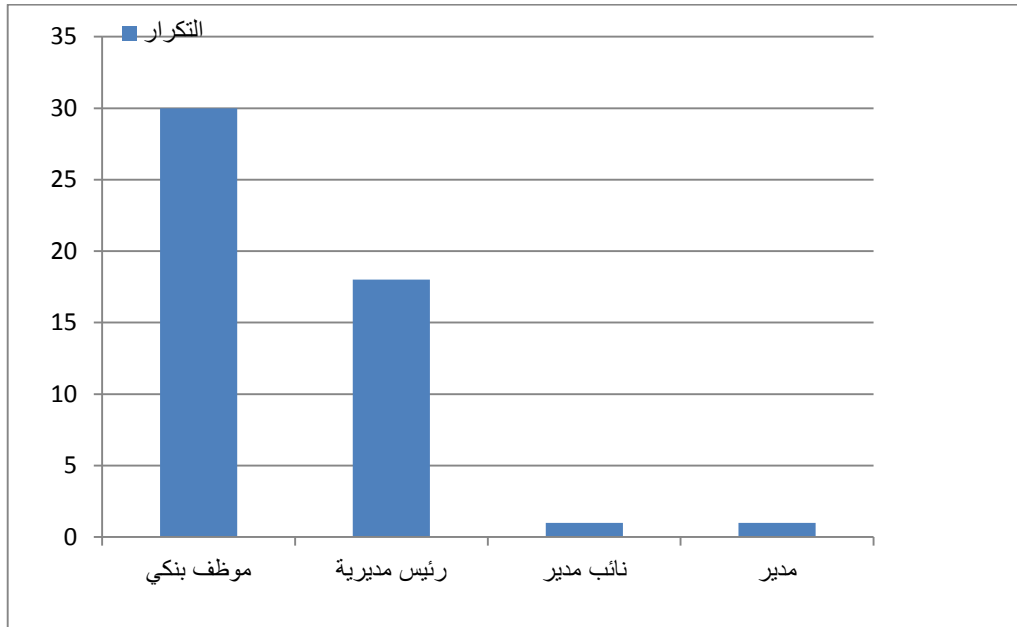
1. الوظيفة:

جدول رقم(10): توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية.

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة %
موظف بنكي	30	60
رئيس مديرية	18	36
نائب مدير	1	2
مدير	1	2
المجموع	50	100,0

المصدر: من اعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان من الاستبيان.

شكل رقم(05): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11).

يوضح لنا الجدول رقم(11) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة، فكانت نسبة مدير 2% وبالنسبة نائب مدير 2%، نسبة رؤساء المديرية 36%، بينما موظفين بنكيين 60%.

نستدل من خلال النسب على أننا توزيع الاستبيان كان في مختلف مستويات التنظيمية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك للوقوف على مختلف وجهات نظر حول موضوع دور وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية ومنه الاقتراح ما يمكن بعد الحصول على النتائج.

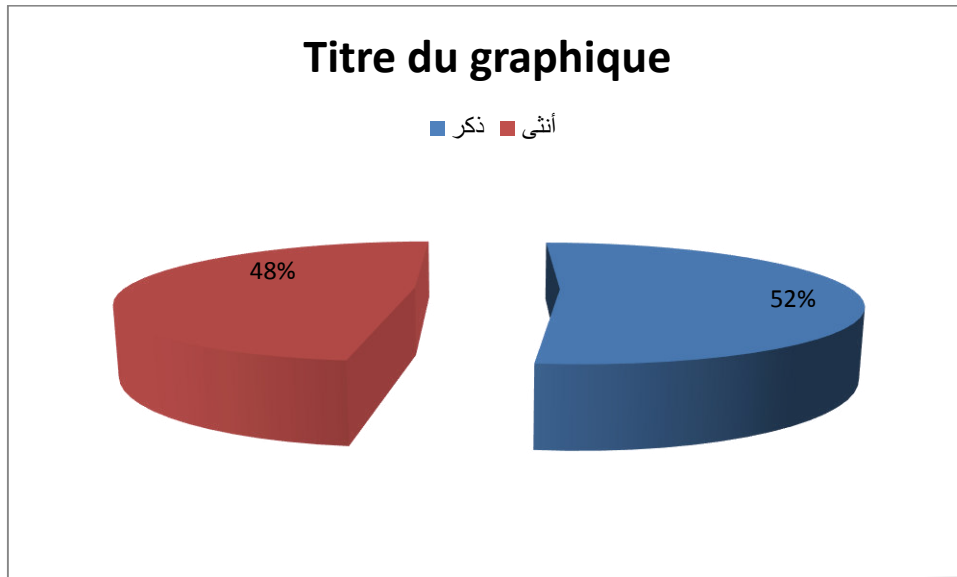
2. الجنس:

جدول رقم(11): توزيع العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
52,0	26	ذكر
48,0	24	أنثى
100,0	50	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان

شكل رقم(05): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12)

يوضح لنا الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في العينة الدراسة تتقارب ونسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 52% وهو ما يعادل 26 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 48% أي 24 أنثى.

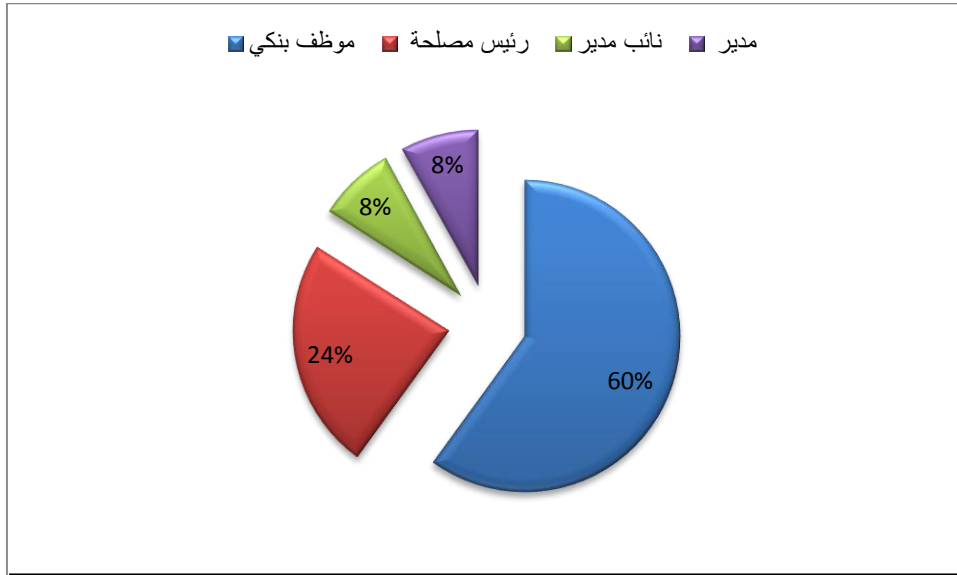
3-المؤهل العلمي: كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة وفق المؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (12): يوضح التكرارات والنسب للمؤهلات العلمية

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
2,0	1	متوسط
28,0	14	ثانوي
56,0	28	جامعي
14,0	7	دراسات عليا
100,0	50	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان

شكل رقم (06) تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم (13)

يوضح لنا الجدول رقم (13) المستوى العلمي والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة فكانت نسبة الحاصلين على شهادة المتوسط 2%، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوي 28%، ونسبة الحاصلين على درجة ليسانس 56%، أما نسبة الحاصلين على دراسات عليا 14%.

الملاحظ أن أكبر نسبة على مستوى الحاصلين على شهادة جامعية كونهم يمثلون شريحة كبيرة تغطي الوظائف الأربعة (مدير، نائب مدير، رئيس مصلحة، موظف بنكي)، تليها نسبة قليلة من الحاصلين على شهادة الثانوي.

وتجدر الإشارة على أن هناك مؤشر ايجابي وهو استخلاصنا لنسبة 64% هم حاملون الشهادات الجامعية وهذا إن دل على شيء وإنما يدل على توجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاعتماد على ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية بغرض الرفع من مستوى أداء البنك وتحقيق جملة أهدافه من جهة.

ومن جهة أخرى تشير هذه النتيجة إلى الأثر الإيجابي لاستبياننا أيضاً، من خلال استرداد أجوبتنا من أصحاب الكفاءات المبنية على المستوى العلمي، ومن أصحاب الاطلاع على كثير من المعلومات والتي من ضمنها موضوع بحثنا الذي يتطلب ويحتاج الى معرفة واسعة وهذه الكفاءات هي المؤهلة للإجابة عن موضوعنا بدرجة أولى وهذا ما نركز عليه في توجهاتنا لاختيار العينة، لكن تجدر الإشارة على أنّ النسبة المتبقية التي تمثل المستوى الثانوي يندرج فيها بعض من أصحاب الخبرة والتي سمحت لهم بالتفاعل والتعامل مع موضوعنا.

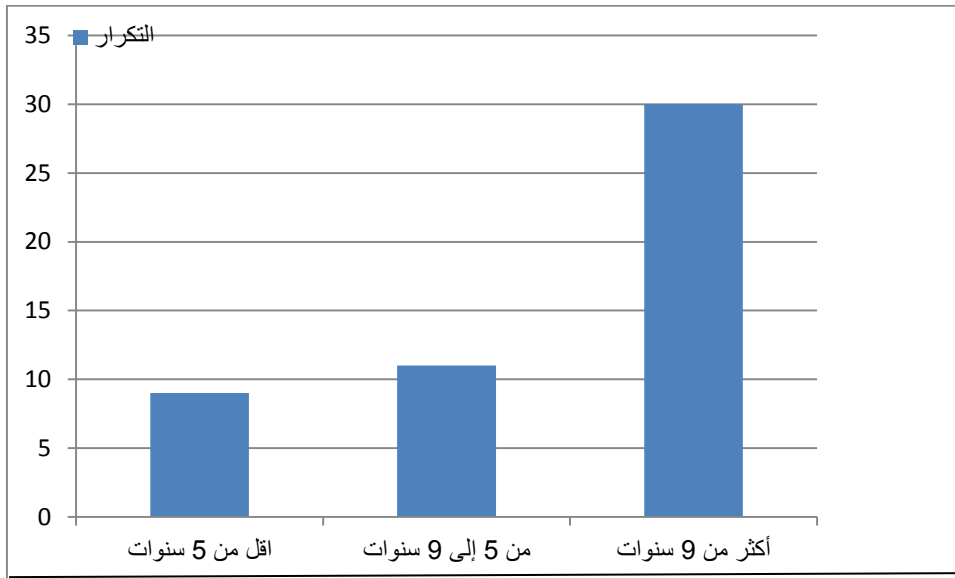
4.سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (13) يوضح سنوات الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة المهنية
18,0	9	اقل من 5 سنوات
22,0	11	من 5 إلى 9 سنوات
60,0	30	أكثر من 9 سنوات
100,0	50	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب على ضوء نتائج الاستبيان

شكل رقم(06) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14)

يوضح لنا الجدول رقم (14) توزيع أفراد العينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن:

✓ نسبة الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 18% وهي تشكل أقل نسبة كونها تتضمن فئة الموظفين الجدد للوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ 22% بالنسبة للأفراد العينة من ذوي الخبرة ما بين 5 و 9 سنوات.
 ✓ 60% بالنسبة للأفراد العينة أكثر من 9 سنوات، وهي تشكل أكبر نسبة كونها تتضمن جميع فئات الموظفين (موظفين بنكيين، رؤساء مصالح، نواب مدراء، مدراء) بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 تشير إلى أن أغلبية المشاركين في الإجابة عن افتراضاتنا نسبتهم تتمثل في 60% هم من ذوي الخبرة المهنية المقدرة بـ 9 سنوات فأكثر، هذا ما يؤكد على الاتجاه العام والغالب على كفاءة المجيبين باعتبار الموضوع يحتاج إلى إلمام واسع به لأنه يعتبر من المواضيع الحساسة والعلاقة في مجال الأسواق العالمية والبنوك التجارية وهذا ما يعتبر إشارة واضحة على الاعتماد على النتائج المستخلصة من الاستبيان و واقعيتها ونستدل بهذا على النسبة المذكورة سابقا، مع الأخذ بعين الاعتبار إجابات نسبي الفئتين المتبقيتين واللتي تتمثلان في: 22% و 18% لكن يشار إلى أن أصحاب النسبتين حديثي العهد في البنك التجاري مقارنة بالفئة الأولى.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

بغرض تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS بناء على دلالتها، والمتمثلة في التكرارات النسب المئوية، المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري والمقابلة لكل عبارة في الاستبيان، كما تم تشكيل العبارات في المحاور بناء على الاتجاه العام للإجابات أفراد العينة، وتم لاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل كل محور من هذه المحاور.

المطلب الأول: قياس صدق وثبات الاستبيان.

بعد القيام بعملية جمع النتائج يستوجب علينا القيام بتأكيد صدق استبياننا قبل الشروع في تحليلها.

أولاً: التأكد من صدق الاستبيان

للتأكد من صدق الاستبيان وقدرته على تحقيق الهدف من ورائه، استخدمنا معامل الثبات (ALPHA CRONBACH)، فكان المعامل المقابل للدراسة هو 0.771 (أنظر ملحق رقم 01)، ومقارنة بالمعاملات المحاور (أنظر إلى الملحق رقم 02)، ما يدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس كونها تقترب من الواحد، فمعامل ALPHA CRONBACH ينحصر عادة بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن إلى صدق أداة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان

عدد العينة	ألفا كرونباخ
23	.771

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج spss

- أما بخصوص صدق أداة الدراسة (الصدق الباطني) فقد تم حساب معامل صدق المحك الذي يساوي جذر معامل الثبات أي جذر (0.771) والذي أعطى قيمة (0.87)، وهذا يعني أن أسئلة المقياس تقيس فعلا ما وضعت لأجله.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي.

لتحديد مدى ملاءمة البيانات، فقد تم استخدام اختبار كولموجروف-سميرنوف للعينة (k-S one sample test)، وذلك لمعرفة إن كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان (23)، تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ومن ثم إمكانية تطبيق اختبارات اللامعلمية، سنقوم باختبار خضوع البيانات إلى التوزيع الطبيعي (أنظر الملحق رقم 03).

- الفرضية H0: البيانات تتبع توزيع طبيعي طبيعي.

- الفرضية H1: البيانات لا تتبع إلى التوزيع الطبيعي.

بالنظر إلى الملحق رقميتين لنا أن توزيع الإجابات جميعها تتبع التوزيع غير الطبيعي لأن قيمة sig كانت في جميع العبارات أقل من (0.05)، ومنه نرفض بالفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات تتبع إلى التوزيع الطبيعي، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع إلى توزيع طبيعي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

أولاً- اختبار الفرضية الأولى

- الفرضية H0: لا تعتبر الهندسة المالية وظيفة ناجعة تُمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس.

- الفرضية H1: تعتبر الهندسة المالية وظيفة ناجعة تُمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات الأربعة عشر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(15): يبين المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الأول

العبارة	المؤشرات الاحصائية	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تمكن وظيفة الهندسة المالية من خلق فرص استثمارية جديدة	4,52	,505
تستطيع وظيفة الهندسة المالية أن تحول البنوك التجارية إلى أسواق مالية	3,80	,833
تلجأ البنوك التجارية إلى إتباع إجراءات و وسائل للحد من المخاطر	4,32	,551

موافق بشدة	,513	4,32	توفر وظيفة الهندسة المالية إمكانية توقع العائد مستقبلا
موافق بشدة	,602	4,38	تؤدي عملية مراجعة التي تتبناها وظيفة الهندسة المالية إلى فرص قليلة المخاطرة
موافق بشدة	,614	4,30	قدمت وظيفة الهندسة المالية أدوات مالية مبتكرة للبنوك التجارية من ضمنها بطاقة الائتمان
موافق	,689	4,12	تفسح وظيفة الهندسة المالية المجال للتعامل بالأوراق المالية عالية السيولة
موافق	,701	4,28	بإمكان وظيفة الهندسة المالية خلق أنواع جديدة من الأوراق المالية للمضاربة
موافق بشدة	,639	4,40	توفر وظيفة الهندسة المالية معلومات مالية فعالة قادرة على مواجهة المخاطر
موافق	,594	4,12	تمكن وظيفة الهندسة المالية من تدنية مخاطر تجميد السيولة من خلال إدارة الأصول والخصوم
موافق	,618	4,16	تعتبر العقود المستقبلية وسيلة للتقليل من المخاطر
موافق	,752	3,92	تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة
موافق	,799	3,88	تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف
موافق	,712	4,06	تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار السلع
موافق	,28829	4,1843	المتوسط العام للمحور الأول

المصدر: من الإعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج Spss

من خلال الجدول (انظر للملحق رقم 04) نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل العبارات التي تصب في خانة الهندسة المالية كوظيفة تمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس، فكان المتوسط الحسابي 4.1843 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت

الخماسي (3.12-4.5) والتي تعكس درجة موافق، بالإضافة إلى انحراف معياري 0.28829، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق توجه أفراد العينة حول الإجابة الثانية (الفرضية الأولى محققة).

ثانيا- اختبار الفرضية الثانية:

-الفرضية H0: لا تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف في تحسين ربحية البنوك التجارية.

-الفرضية H1: تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف في تحسين ربحية البنوك التجارية.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات التسعة المتعلقة بالموقع الهندسة المالية بين الوظائف الأخرى للبنوك التجارية، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): يبين المتوسطات والانحرافات لعبارات المحور الثاني

العبارة	المؤشرات الإحصائية	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
تعتمد البنوك التجارية على إدارتها في مفاضلة بين الوظائف من حيث الربحية	,929	3,56
وظيفة الهندسة المالية مهمة لتحسين ربحية البنوك التجارية أكثر من الوظيفة المساهمة في التمويل مشروعات التنمية	,910	3,78
وظيفة الهندسة المالية ووظيفة تقدمها البنوك التجارية أفضل لتحصيل و الدفع نيابة عن الآخرين من حيث الربحية	,797	3,76
وظيفة الهندسة المالية تعتبر أهم من تقدم خدمات استشارية للعملاء من حيث تحسين ربحية للبنوك التجارية	,803	3,74
وظيفة الهندسة المالية تحقق ربحية للبنوك التجارية أحسن من وظيفة التجارة الالكترونية	,842	3,84
وظيفة الهندسة المالية أفضل من خدمات الصراف الآلي من حيث ربحية للبنوك التجارية	,850	3,82
وظيفة الهندسة المالية أهم من حيث تحسين الربحية مقارنة بوظيفة تمويل التجارة الخارجية للبنوك التجارية	1,021	3,76
وظيفة الهندسة المالية أهم من وظيفة الإسكان الشخصي من حيث الربحية للبنوك التجارية	,829	4,08
وظيفة الهندسة المالية أهم مقارنة بالوظيفة توفير إمكانية الاشتراك مع المحلات و المخازن الكبرى، باستعمال بطاقات معينة تعد من حيث تحقيق الأرباح للبنوك التجارية	,756	4,20

المتوسط العام للمحور الثاني	3,8378	,43133	موافق
-----------------------------	--------	--------	-------

المصدر: من الإعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان و برنامج Spss

-نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه (انظر ملحق رقم 04) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الاتفاق في الإجابة على أن وظيفة الهندسة المالية مهمة مقارنة بالوظائف الأخرى للبنوك التجارية من حيث تحسين الربحية، فكان المتوسط الحسابي 3.83 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.4-4.2) والتي تشير إلى درجة إجابة موافق بالإضافة إلى انحراف معياري 0.43133، وهي قيمة صغيرة ترجع لتجانس وتوافق الإجابات وتمركزها حول الإجابة الثانية ما يدل موافقة غالبية العينة (الفرضية الثانية محققة).

ثالثاً: اختبار الفرضيات من خلال إحصائية كيدو

سنحاول إجراء اختبار كيدو لمحوري الاستبيان، من أجل التأكد من صحة الفرضيتين السابقتين.

1. بالنسبة للمحور الأول:

- الفرضية H0: لا تعتبر الهندسة المالية وظيفة ناجعة تُمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس.

-الفرضية H1: تعتبر الهندسة المالية وظيفة ناجعة تُمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس.

الجدول رقم (17) يبين اختبار كيدو للمحور الأول

العبارة	كيدو	Ddl	الدلالة الإحصائية
العبارة 01	,080 ^a	1	,000
العبارة 02	29,520 ^b	3	,000
العبارة 03	23,680 ^c	2	,000
العبارة 04	28,840 ^c	2	,000
العبارة 05	17,080 ^c	2	,000
العبارة 06	48,080 ^b	3	,000
العبارة 07	46,480 ^b	3	,000

العبارة 08	33,360 ^b	3	,000
العبارة 09	14,560 ^c	2	,000
العبارة 10	42,880 ^c	1	,000
العبارة 11	51,440 ^b	3	,000
العبارة 12	23,280 ^b	3	,000
العبارة 13	52,400 ^d	4	,000
العبارة 10	31,440 ^b	3	,000

المصدر: من الإعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الاستبيان و برنامج Spss

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه (أنظر الملحق رقم 05) أن اختبار كيدو دال إحصائيا عند مستوى 0.01 في كل عبارات المحور الأول المتعلق بدور وظيفة الهندسة المالية في مواجهة مخاطر الإفلاس وهذا يؤكد صحة اختبار الفرضية الأولى (ومنه الفرضية محققة).

2- بالنسبة للمحور الثاني:

-الفرضية H0: لا تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف في تحسين ربحية البنوك التجارية.

-الفرضية H1: تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف في تحسين ربحية البنوك التجارية.

الجدول رقم (18) يبين اختبار كيدو للمحور الثاني

العبارة	كيدو	Ddl	الدلالة الإحصائية
العبارة 01	31,800 ^d	4	,000
العبارة 02	11,920	3	,000
العبارة 03	18,640 ^b	3	,000
العبارة 04	33,360 ^b	3	,000
العبارة 05	58,400 ^d	4	,000
العبارة 06	43,600 ^d	4	,000

العبارة 07	33,200 ^d	4	,000
العبارة 08	18,640 ^b	3	,000
العبارة 09	25,200 ^b	3	,000

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه (أنظر الملحق رقم 05) أن اختبار كيدو دال إحصائيا عند مستوى 0.01 في كل عبارات المحور الثاني المتعلق بوظيفة الهندسة المالية وأهمية كبيرة في تحسين ربحية البنوك التجارية مقارنة مع الوظائف الأخرى (التحصيل والدفع، تمويل الاستثمارات، الإسكان الشخصي الصراف الآلي، تمويل التجارة الخارجية خدمات الاستشارية، إمكانية الاشتراك مع المحلات والمخازن الكبرى)، وهذا يؤكد صحة اختبار الفرضية الثانية (ومنه الفرضية محققة).

رابعاً: اختبار الفرضيات من خلال تحليل علاقة الارتباط.

يتضح من (أنظر الملحق رقم 04-05) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الاتفاق في الإجابة على أن وظيفة الهندسة المالية تساهم من حيث تحسين الربحية البنوك التجارية، فكان المتوسط الحسابي 3.83 والذي يندرج ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.4-4.2) والتي تشير إلى درجة إجابة موافق، ومنه نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على: " تساهم وظيفة الهندسة المالية بشكل ايجابي في تحسين ربحية البنوك التجارية".

المطلب الثالث: نتائج تحليل الاستبيان

فيما يلي سنستعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التطبيقية:
الفرضية الرئيسية:

بالنسبة للفرضية الرئيسية القائلة "تساهم وظيفة الهندسة المالية بشكل ايجابي في تحسين ربحية البنوك التجارية" واستنادا على تحليل البيانات النتائج المتحصل عليها عن طريق تحليل بيانات المحور الأول والثاني، وبواسطة برنامج الحزمة الإحصائية الذي يؤكد على صحة الفرضية الرئيسية (محققة).

الفرضيات الجزئية:

- بالنسبة للفرضية الأولى القائلة "تعتبر الهندسة المالية هي وظيفة ناجعة تمكن البنك التجاري من مواجهة مخاطر الإفلاس"، واستنادا إلى النتائج المتحصل عليها عن طريق تحليل بيانات المحور الأول، وبواسطة برنامج الحزمة الإحصائية الذي يؤكد على صحة الفرضية الأولى (محققة) أي باستطاعة البنوك التجارية بالاعتماد على وظيفة الهندسة المالية مواجهة مخاطر الإفلاس.
- بالنسبة للفرضية الثانية القائلة " تعتبر وظيفة الهندسة المالية من أهم الوظائف في تحسين ربحية البنوك التجارية" واستنادا إلى النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل بيانات المحور الثاني وبواسطة برنامج الحزمة الإحصائية الذي أكد على صحة الفرضية الثانية (محققة).

خلاصة الفصل:

- مما سبق في دراستنا التطبيقية الممثلة في الاستبيان الموجه إلى أفراد عينة من موظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على اختلاف مؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى:
- ✓ تقبل الكثير من الموظفين للهندسة المالية.
 - ✓ اعتبار وظيفة الهندسة المالية إضافة كبيرة في البنك من حيث مهامها.
 - ✓ تأكيد أغلبية المجيبين على أنها وسيلة لتحسين ربحية البنك.
 - ✓ اعتبارها مدخل لزيادة فرص استثمار جديدة.
 - ✓ الترحاب بوظيفة الهندسة المالية على أساس أنها أداة لتقليل المخاطر.
 - ✓ الوعي بأن الهندسة المالية سبيل لتعظيم قيمة المنشأة من خلال زيادة الأرباح.
 - ✓ تسعى الهندسة المالية إلى رسم استراتيجيات مرنة تتفاعل و تستفيد من التغيرات المستمرة في الأسواق المالية والعالمية.
 - ✓ خلق أنواع جديدة من العقود يتم تداولها في الأسواق المالية.
 - ✓ وظيفة الهندسة المالية تعمل على مواجهة خطر الإفلاس.
 - ✓ تضم المشتقات المالية العديد من العقود المالية مما يجعلها تكتسب أهمية أكبر مقارنة بالوظائف الأخرى المتوفرة للبنك.



الخاتمة العامة

تحضى الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية، وذلك لدورها الأساسي في ابتكار وتطوير المنتجات المالية التي تحتاجها هذه المؤسسات، لكي تحافظ على ديمومة نموها وزيادة تنافسيتها والتحوط ضد مخاطر ، الأمر الذي أدى إلى سيادة سمات جديدة ومعاصرة في العمل المصرفي أبرزها الكيانات الكبيرة من المصارف، القدرة على استيعاب مختلف التغيرات و التطورات الراهنة، والقدرة على توفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجيا متطورة تكاليف منخفضة جسدها على ارض الواقع بين مختلف بنوك العالم.

إذ لم تعد نشاطات البنوك أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، ولكنها عملية يومية تهتم قطاعات واسعة من الأفراد والمؤسسات وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الدولية والمنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية، كلها عوامل تلزم على البنوك التجارية ضرورة تبني أساليب حديثة في إنتاج منتجات مالية متطورة، وذلك لكسب ولاء العميل وتلبية رغباته وحاجاته من جهة وتحقيق ربح والبقاء والاستمرارية للبنك من جهة أخرى.

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور وظيفة الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية، وخاصة منها البنوك التجارية التي لم تقتصر وظيفتها على تلك العمليات التقليدية بل تطورت بالتطور التكنولوجي المعاصر، فأصبحت تعمل على مسايرة الثورة العلمية و التقنية عن طريق استغلال منجزات التطور العلمي و التكنولوجي، وذلك من خلال التعرض لمفهوم الهندسة المالية وإبراز دورها الأساسي في ابتكار وتطوير منتجات مالية، مما يجعل هذه المنتجات ترقى لأن تصبح نماذج قابلة للتعميم والتطبيق بالبنوك التجارية، وبالتالي في تحقيق أهداف هذه البنوك من المحافظة على استمرارية نموها وزيادة ربحتها.

من هذا المنطلق واعتمادا على الجانب النظري في الفصلين الأوليين من هذا البحث يمكن القول أن نجاح البنوك التجارية يكمن بالتطوير منتجاتها المالية، أي استخدامها إلى ما يسمى بالوظيفة الهندسة المالية لزيادة أرباحها وخلق فرص استثمارية وتمويلية جديدة، لمواكبة التطورات الهائلة لعالم البنوك، وقد استهدف الجانب التطبيقي من البحث تسليط الضوء على كشف على أهمية استخدام البنوك التجارية لوظيفة الهندسة المالية لإدارة الربحية.

أولا- النتائج:

-تهدف وظيفة الهندسة المالية لتقديم أدوات مالية جديدة وتطبيق الأساليب الحديثة وخدمات تواكب التطور الراهن لحل مشاكل المؤسسات المالية.

- تحولت وظيفة الهندسة المالية إلى علم إدارة المخاطر لما لها من دور كبير في التحوط ضد المخاطر خاصة منها مخاطر الإفلاس ومخاطر تقلبات الأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- أن تطبيق الخاطئ للهندسة المالية يؤدي إلى الإخلال بالاستقرار المالي وصناعة مخاطر وأزمات كبيرة بالحجم الأزمة العالمية 2008.

- دخول البنوك التجارية للأسواق المالية العالمية من خلال استخدام المشتقات المالية جاءت كإجابة لمتطلبات العصر والانفتاح المالي حتى تحقق أهدافها، والمشتقات المالية هي عقود الخيار وعقود المستقبلية وعقود الآجلة وعقود المبادلات.

- أهمية وظيفة الهندسة المالية في تنويع استثمارات البنوك التجارية وخلق فرص جديد وتحقيق مكاسب وفيرة.

- ولعل لما يحضى به البنك التجاري من مكانة حصينة وخبرة واجه بها مختلف المخاطر منذ أمد طويل هو الأكفأ في استغلال منتجات الهندسة المالية وتحقيق الربحية العالية التي هو في سعي دؤوب ورائها مما يمكنه ضمان استمراره.

- تعطي وظيفة الهندسة لمتعاملها الحلول لمشاكل التمويل.

- بعد تقييم لمفهوم استخدام الهندسة المالية في بنك الفلاحة وتنمية الريفية توصلنا الى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ وظيفة الهندسة المالية تلقى في البنوك التجارية الثقة الكاملة في القدرة على تحسين الربحية.
- ✓ وظيفة الهندسة المالية كالوظيفة ضرورية ومهمة للبنوك التجارية لتحسين من ربحيتها.
- ✓ لا بد أن تتوفر البنوك التجارية على موظفين مؤهلين لاستخدام مفهوم الهندسة المالية.
- ✓ لم تتطور البنوك التجارية الجزائرية مقارنة بالتطورات الحاصلة دوليا رغم جهودها الملحة في ذلك.
- ✓ إن تطور الوضع الاقتصادي في الجزائر تجبر البنوك التجارية على اعتبارها جزء فعال فيه أن تواكب التطور حتى تكون قادرة على تحسين ربحتها وتقليل مخاطرها، وذلك لأهمية وموقع وظيفة الهندسة المالية بين وظائف البنوك التجارية.

ثانيا - الاقتراحات:

- تبني البنوك التجارية الجزائرية وظيفة الهندسة المالية وتعامل بأدواتها في الأسواق المالية وذلك لتحقيق أكبر قدر من الربح.

- قيام سلطة النقد الجزائرية بالسياسات من شأنها حث البنوك التجارية على التوسع في عملياتها وتطويرها لمواكبة العصر الراهن.

- ضرورة عدم اعتماد البنوك التجارية في الجزائر على المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين وبين المدفوعة للمودعين، بل عليها التركيز على الإيرادات أخرى المتأتية من وظائف وخدمات بنكية متنوعة لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.
- ضرورة تنويع استثمارات البنك مما يسمح لها إتاحة فرص جديدة للاستثمار.
- تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية على قطاع خدمات البنوك التجارية لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

رابعا -أفاق الدراسة:

لاشك أن هناك من العديد من الجوانب التي لم يستوفها هذا البحث، وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

- مقارنة بين وظيفة الهندسة المالية التقليدية والإسلامية في البنوك التجارية.
- تحديد آثار الابتكار المالي على النظام المالي وعلى كفاءة السوق.
- فعالية الرقابة المالية في ضبط التجاوزات المالية لوظيفة الهندسة المالية.
- آثار الأزمة المالية العالمية على التعامل بأدوات الهندسة المالية في الأسواق المالية.



قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أ / الكتب بالعربية:

- 1- أبو دياب سلمان. اقتصاديات النقود و البنوك. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1996.
- 2- ابراهيم هندي منير. إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدالتا للطباعة، 2006.
- 3- ابراهيم هندي منير. إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات. ط3. مصر، المكتب العربي الحديث، 1996.
- 4- ابراهيم هندي منير. الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسية المالية لاستخدام التوريق و المشتقات: العقود الآجلة و العقود المستقبلية. الإسكندرية، مطبعة الدالتا، 2011.
- 5- أحمد صلاح عطية. مشاكل المراجعة في أسواق المال. الإسكندرية، دار الجامعة، 2003.
- 6- النجار فريد. البورصات و الهندسة المالية. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
- 7- النجار فريد. المشتقات و الهندسة المالية. الإسكندرية، دار الجامعة، 2004.
- 8- الحسني الدوري حسن ، مؤيد عبد الرحمن. إدارة البنوك: مدخل كمي و استراتيجي معاصر. ط3. الأردن، دار وائل للنشر، 2006.
- 9- بوعتروس عبد الحق. الوجيز في البنوك التجارية. قسنطينة، جامعة منتوري، 2000.
- 10- بشير عباس العلاق. إدارة المصارف: مدخل وظيفي. الأردن، 2001.
- 11- حنفي عبد الغفار ، قرياقص رسمية. الأسواق و المؤسسات المالية. الإسكندرية، الدار الجامعية للطبع والنشر و التوزيع، 2001.
- 12- طارق عبد العالي حماد. تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 1999.
- 13- طه طارق. إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات. مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007.
- 14- كمال طه مصطفى. عمليات البنوك. مصر، دار الفكر الجامعي، 2005.

- 15- لطرش الطاهر. تقنيات البنوك: دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. الجزائر، الساحة الجامعية، 2003
- 16- مطر محمد، فايز تيم. إدارة المحافظ الاستثمارية. الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007.
- 17- مصطفى عبد الرحمن ابتهاج. إدارة البنوك التجارية. مصر، دار النهضة العربية، 1999.
- 18- سحنون محمود. الإقتصاد النقدي و المصرفي. الجزائر، بهاء الدين للنشر و التوزيع، 2003.
- 19- سيف النصر سعيد. دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء. مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 20- سليم رمضان زياد ، محفوظ أحمد جودة. إدارة البنوك. عمان، دار المسيرة للنشر و الطباعة، 1996.
- 21- عبد الحميد حسن سمير رضوان. المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر: ودور الهندسة المالية في صناعة المخاطر، دار النشر للجامعات، 2005.
- 22- عبد المطلب عبد الحميد. العولمة و اقتصاديات البنوك. ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2001.
- 23- عبد المعطي الرشيد . جودة أحمد محفوظ: إدارة الائتمان، عمان ، دار للنشر و التوزيع ، 1999.
- 24- عبد العال حماد طارق. الحكومة الشركات: المفاهيم و المبادئ و التجارب، تطبيقات الحكومة في المصارف. مصر، دار الجامعة، 2005.
- 25- عبد العال حماد طارق. المشتقات المالية، مفاهيم، إدارة المخاطر، محاسبة. مصر: دار الجامعة، 2010.
- 26- عقل مفلح. مقدمة في إدارة المالية، منشورات جامعة قطر، 2001.
- 27- فوزي العبادي هاشم ، جليل كاظم العارضي. الهندسة المالية و أدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية. ط2، للنشر و التوزيع الوراق، 2010.

- 28- صالح الحناوي محمد ، عبد الفتاح عبد السلام. المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية. الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
- 29- شاكور القزوني. محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 30- شهاب مجدي محمد. الاقتصاد النقدي. لبنان، الدار الجامعية، 1993.
- 31- خالد أمين عبد الله. العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة. بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1997.
- ب / الكتب بالفرنسية :

- 1-Alain choinl, In traduction à l' inginierie fianceière, edition Revue Bau gve, 4édi tieen, 2002.
- 2- Finnerty, djd, Sinancial. Eengineering in coperaie, Sinance, Sinancial , mamadjenant, pack ed.

ج / المجلات :

- 1- خميسة بن رجم. مجلة الأبحاث الاقتصادية الإدارية: مجلة الأبحاث الاقتصادية. [د.م]: مركز جامعة سوق أهراس، 2010. ع08.

د / المؤتمرات :

- 1- بن علي بلعزوز ، عبد الكريم أحمد قندوز ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاديات المعرفة، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- 2- جباري شوقي ، خميلي فريد ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، مؤتمر ورقة بحثية. عمان، الأردن، 2010.
- 3- عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية و اضطرابات النظام المالي، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع، اتجاهات عالمية، الكويت، 2010.

هـ/ الرسائل الجامعية :

- 1- باسل جبر حسن أبو زعيتير. العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين. شهادة ماجستير. محاسبة و تمويل. فلسطين، 2006.
- 2- بلعوز بن علي. أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر. رسالة دكتوراه. تخصص علوم اقتصاديات. الجزائر، 2003.
- 3- جمال ايدورح ، تقييم و تسيير خطر القرض في البنك التجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 4- لايقة رولا كاسر. القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري. شهادة ماجستير. تخصص محاسبة. سوريا، 2007.
- 5- نوال بوعكاز. حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية. رسالة ماجستير. دراسات مالية محاسبية. سطيف، 2011.
- 6- نصيرة محاجبية. الوظيفة الهندسية المالية في البنوك. شهادة ماجستير. نقود ومالية. قالمة، 2006.

و / مواقع الواب :

- 1- أنيلا يانبا. منهجية جديدة للمشتقات المالية:
<http://www.stk.com.tr/2.sinancial.nengineering.conferetne/idf>:
(16-04-2014/14:20).

2- عبد السلام زايدي :

- www.isegs.com/php?T=458 (17-04-2014/19:04).
- 3- <http://www.star-times.com/f.aspx?t=32235338>
(18-04-2014/03 :03).
 - 4- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=3528#.U2EOKNLw_hE (30-04-2014/16 :53).

ز/ النصوص القانونية :

- 1- قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 14/04/1990.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,771	23

الملحق رقم (02):

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
Q1	88,60	48,122	,031	,775
Q2	89,32	46,549	,119	,776
Q3	88,80	46,449	,246	,766
Q4	88,80	46,735	,228	,767
Q5	88,74	44,319	,488	,754
Q6	88,82	45,171	,369	,760
Q7	89,00	44,776	,363	,760
Q8	88,84	43,892	,454	,754
Q9	88,72	44,410	,444	,756
Q10	89,00	44,939	,415	,758
Q11	88,96	45,672	,304	,763
Q12	89,20	43,592	,447	,754
Q13	89,24	45,615	,217	,769
Q14	89,06	46,384	,176	,770

QQ1	89,56	43,272	,365	,759
QQ2	89,34	44,311	,285	,765
QQ3	89,36	44,398	,336	,761
QQ4	89,38	44,240	,347	,760
QQ5	89,28	44,900	,265	,766
QQ6	89,30	41,684	,564	,745
QQ7	89,36	43,786	,279	,767
QQ8	89,04	44,733	,286	,764
QQ9	88,92	45,381	,260	,766

الملحق رقم (03) :

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La distribution de Q1 est normale avec une moyenne de 4,520 et un écart type de 0,50.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
2	La distribution de Q2 est normale avec une moyenne de 3,800 et un écart type de 0,83.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
3	La distribution de Q3 est normale avec une moyenne de 4,320 et un écart type de 0,55.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
4	La distribution de Q4 est normale avec une moyenne de 4,320 et un écart type de 0,51.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
5	La distribution de Q5 est normale avec une moyenne de 4,380 et un écart type de 0,60.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
6	La distribution de Q6 est normale avec une moyenne de 4,300 et un écart type de 0,61.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
7	La distribution de Q7 est normale avec une moyenne de 4,120 et un écart type de 0,69.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
8	La distribution de Q8 est normale avec une moyenne de 4,280 et un écart type de 0,70.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
9	La distribution de Q9 est normale avec une moyenne de 4,400 et un écart type de 0,64.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
10	La distribution de Q10 est normale avec une moyenne de 4,120 et un écart type de 0,59.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
11	La distribution de Q11 est normale avec une moyenne de 4,160 et un écart type de 0,62.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance est

¹Lilliefors corrigé

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
12	La distribution de Q12 est normale avec une moyenne de 3,920 et un écart type de 0,75.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
13	La distribution de Q13 est normale avec une moyenne de 3,880 et un écart type de 0,80.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
14	La distribution de Q14 est normale avec une moyenne de 4,060 et un écart type de 0,71.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
15	La distribution de QQ1 est normale avec une moyenne de 3,560 et un écart type de 0,93.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
16	La distribution de QQ2 est normale avec une moyenne de 3,780 et un écart type de 0,91.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
17	La distribution de QQ3 est normale avec une moyenne de 3,760 et un écart type de 0,80.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
18	La distribution de QQ4 est normale avec une moyenne de 3,740 et un écart type de 0,80.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
19	La distribution de QQ5 est normale avec une moyenne de 3,840 et un écart type de 0,84.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
20	La distribution de QQ6 est normale avec une moyenne de 3,820 et un écart type de 0,85.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.
21	La distribution de QQ7 est normale avec une moyenne de 3,760 et un écart type de 1,02.	Test Kolmogorov-Smirnov d'un seul échantillon	,000 ¹	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance est .

¹Lilliefors corrigé

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q1	50	4,52	,505
Q2	50	3,80	,833
Q3	50	4,32	,551
Q4	50	4,32	,513
Q5	50	4,38	,602
Q6	50	4,30	,614
Q7	50	4,12	,689
Q8	50	4,28	,701
Q9	50	4,40	,639
Q10	50	4,12	,594
Q11	50	4,16	,618
Q12	50	3,92	,752
Q13	50	3,88	,799
Q14	50	4,06	,712
QQ1	50	3,56	,929
QQ2	50	3,78	,910
QQ3	50	3,76	,797
QQ4	50	3,74	,803
QQ5	50	3,84	,842
QQ6	50	3,82	,850
QQ7	50	3,76	1,021
QQ8	50	4,08	,829
QQ9	50	4,20	,756

N valide (liste)	50		
------------------	----	--	--

الملحق رقم (05):

Tests statistiques

	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7
Khi-deux	,080 ^a	29,520 ^b	23,680 ^c	28,840 ^c	17,080 ^c	48,080 ^b	46,480 ^b
Ddl	1	3	2	2	2	3	
Sig. asymptotique	,777	,000	,000	,000	,000	,000	,000

Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14
33,360 ^b	14,560 ^c	42,880 ^c	51,440 ^b	23,280 ^b	52,400 ^d	31,440 ^b
3	2	2	3	3	4	3
,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000

QQ1	QQ2	QQ3	QQ4	QQ5	QQ6	QQ7	QQ8	QQ9
31,800 ^d	11,920 ^b	18,640 ^b	33,360 ^b	58,400 ^d	43,600 ^d	33,200 ^d	18,640 ^b	25,200 ^b
4	3	3	3	4	4	4	3	3
,000	,008	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص بنوك



أخي / الموظف البنوك التجارية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

وبعد.....

في إطار إنجاز بحث علمي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر نضع بين أيديكم استبيان معد لجمع البيانات

حول :

وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية

ويهدف هذا الاستبيان للتعرف على وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية بحيث تعرفها هذه الأخيرة مجموعة إدارة المالية للمؤسسات على أنها " الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية لمؤسسة، وقد تتضمن تعظيم قيمة المنشأة وإدارة محفظة الأوراق المالية، والتفاوض حول التمويل، وكذلك التحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة آخذاً بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية".

فترجو من سيادتكم الإجابة عنه بكل موضوعية، مع العلم أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الطالب: تيطراوي سفيان

ملاحظة: الرجاء وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة التي تعبر عن رأيك

أولا :	معلومات شخصية
--------	---------------

الوظيفة :

موظف بنكي رئيس مديرية نائب مدير مدير

الجنس :

ذكر أنثى

المؤهل العلمي:

متوسطة ثانوي جامعي دراسات عليا

سنوات الخبرة المهنية :

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 9 سنوات أكثر من 9 سنوات

ثانيا : محاور الاستبيان

رقم	العبارات	بشدة موافق	موافق	محايد	موافق غير	بشدة موافق غير
المحور الأول : دور وظيفة الهندسة المالية في البنوك التجارية						
01	تمكن وظيفة الهندسة المالية من خلق فرص استثمارية جديدة					
02	تستطيع وظيفة الهندسة المالية أن تحول البنوك التجارية إلى أسواق مالية					
03	تلجأ البنوك التجارية إلى إتباع إجراءات و وسائل للحد من المخاطر					

					توفر وظيفة الهندسة المالية إمكانية توقع العائد مستقبلاً	04
					تؤدي عملية مراجعة التي تتبناها وظيفة الهندسة المالية إلى فرص قليلة المخاطرة	05
					قدمت وظيفة الهندسة المالية أدوات مالية مبتكرة للبنوك التجارية من ضمنها بطاقة الائتمان	06
					تفسح وظيفة الهندسة المالية المجال للتعامل بالأوراق المالية عالية السيولة	07
					بإمكان وظيفة الهندسة المالية خلق أنواع جديدة من الأوراق المالية للمضاربة	08
					توفر وظيفة الهندسة المالية معلومات مالية فعالة قادرة على مواجهة المخاطر	09
					تمكن وظيفة الهندسة المالية من تدنية مخاطر تجميد السيولة من خلال إدارة الأصول والخصوم	10
					تعتبر العقود المستقبلية وسيلة للتقليل من المخاطر	11
					تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة	12
					تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف	13
					تمكن وظيفة الهندسة المالية من إدارة مخاطر تقلبات أسعار السلع	14

المحور الثاني: موقع وظيفة الهندسة المالية بين وظائف الأخرى من حيث تحسين ربحية البنوك التجارية

					تعتمد البنوك التجارية على إدارتها في مفاضلة بين الوظائف من حيث الربحية	01
					وظيفة الهندسة المالية مهمة لتحسين ربحية البنوك التجارية أكثر من الوظيفة المساهمة في التمويل مشروعات التنمية	02

					03	وظيفة الهندسة المالية وظيفة تقدمها البنوك التجارية أفضل لتحصيل و الدفع نياية عن الآخرين من حيث الربحية
					04	وظيفة الهندسة المالية تعتبر أهم من تقديم خدمات استشارية للعلماء من حيث تحسين ربحية للبنوك التجارية
					05	وظيفة الهندسة المالية تحقق ربحية للبنوك التجارية أحسن من وظيفة التجارة الالكترونية
					06	وظيفة الهندسة المالية أفضل من خدمات الصراف الآلي من حيث ربحية للبنوك التجارية
					07	وظيفة الهندسة المالية أهم من حيث تحسين ربحية البنوك التجارية مقارنة بوظيفة تمويل التجارة الخارجية
					08	وظيفة الهندسة المالية أهم من وظيفة الإسكان الشخصي من حيث الربحية للبنوك التجارية
					09	وظيفة الهندسة المالية أهم مقارنة بالوظيفة توفير إمكانية الاشتراك مع المحلات و المخازن الكبرى، باستعمال بطاقات معينة تعد من حيث تحقيق الأرباح للبنوك التجارية

" شاكرين لكم تعاونكم و وقتكم الثمين".

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف أكثر على وظيفة الهندسة المالية الموضوع الأكثر جدلا بين الكتاب و المتعاملين بأدواتها، فعلى الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على التعامل المنظم بهذه الأدوات إلا أنه لا يوجد اتفاق بين العارفين لهذا الموضوع والمُلمّين بحيثياته، فالبعض يبدي اهتماما كبيرا بهذه الوظيفة وينظر على أن دورها بالغ الأثر من حيث تحسين ربحية البنوك التجارية، كما يؤكد هذا البعض بأحقية الاعتماد عليها مع جملة الوظائف الأخرى المتوفرة أصلا، باعتبارها مصدرا فعالا و مفتاحا لحل العديد من المشاكل التي تواجهها البنوك التجارية قد بينت دراستنا الميدانية لوظيفة الهندسة المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينت جملة من النتائج نذكر بعضها:

- ان لوظيفة الهندسة المالية دور فعال في تحسين ربحية البنوك التجارية.
- وظيفة الهندسة المالية من بين أهم الوظائف في البنوك التجارية.
- تعتبر وظيفة الهندسة المالية أداة فعالة للتقليل من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية-المشتقات المالية-التحوط-ربحية البنوك التجارية

Abstract:

This study aimed to learn more about the function of financial engineering the most controversial topic among writers and dealers with its tools, despite the passage of more than a quarter of a century to handle structured these tools, but there is no agreement among those who know the subject and familiar deferent sides, some showing great interest in this job see that it's role has a great impact in terms of improving the profitability of commercial banks, also confirms that some entitlement to rely upon with the phrase other functions already available, as an effective source and the key to solve many of the problems faced by commercial banks.

Our study has shown the job of financial engineering at the Bank of Agriculture and Rural Development (B.A.D.R), showed a range of results we mention some of them:

- The function of financial engineering has an active role in improving the profitability of commercial banks.
- The function of financial engineering is one of the most important jobs in the commercial banks.
- Financial engineering considered as an effective tool to reduce the risk.

Key words: financial engineering - financial derivatives - hedging - the profitability of commercial banks